146 سلسلة محاضرات الإمارات

استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



لتحميل المزيد من الكتب
تفضلوا بزيارة موقعنا

www.books4arab.me

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

هيئة التحرير

رئيس التحرير	**محمد خلفان الصوافي**
تحرير	**حامد أحمد الدبابسة**
تدقيق لغوي	**محمود عمر خيتي**
تنفيذ فني	**جهاد شريف نعيرات**

سلسلة محاضرات الإمارات

- 146 -

استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 26 كانون الثاني/ يناير 2011

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2012

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-122X

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-492-2

النسخة الإلكترونيـة ISBN 978-9948-14-493-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

يشكل استفتاء 9 كانون الثاني/ يناير 2011 في جنوب السودان وتبعاته الواضحة بما لا يقبل الشك، حدثاً هاماً ومفصلياً في تاريخ السودان من حيث هو دولة، وفي تبعاته الإقليمية على النطاقين الإفريقي والعربي وفي الإطار الدولي. يناقش القسم الأول من المحاضرة الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني الذي اندلعت الحرب فيه قبل عام من نيل السودان استقلاله، ومسؤولية النخب السياسية الحاكمة في الأنظمة الشمولية والتعددية التي تعاقبت على حكم السودان عن استمرار أزمة الجنوب حتى وصلت إلى مرحلة قبول حق تقرير المصير فيها قبل اتفاقية ينغاشا.

يناقش القسم التالي تحديات ما بعد الاستفتاء أو الانفصال من قضايا بناء الدولة السودانية الجنوبية الوليدة ومآلات التطور في دولة شمال السودان، والانعكاسات الإقليمية لكل من عملية بناء الدولة الجديدة في الجنوب والتطورات المحتملة في دول شمال السودان. تركز المحاضرة بصفة خاصة على المخاطر والتحديات المتعلقة ببناء الدولة الجديدة في الجنوب السوداني، والتحول من تنظيمات الحرب الأهلية إلى أجهزة مدنية وإدارية قادرة على تسيير شؤون الدولة الوليدة، ومخاطر الصراعات التي قد تفجرها مشكلات البنية التحتية شبه المنعدمة، واحتمالات الاحتراب الأهلي والقبلي في ظل غياب استراتيجيات واضحة للتنمية ولتنظيم قضايا الملكية والحيازات الزراعية في جزء من السودان يتميز بتعددية شديدة في التكوينات القبلية، وبتاريخ حافل بالصراع بين الإثنيات والقبائل، ومؤثرات هذه المخاطر في

السلام والأمن إزاء الدولة الوليدة والأقاليم المجاورة والانعكاسات الممكنة إقليمياً وعالمياً.

تشكل قراءة هذه التطورات المحتملة مدخلاً مهماً لفهم التداعيات الإقليمية والدولية لاستفتاء جنوب السودان، وانعكاسات تجربة انقسام أكبر الدول العربية والإفريقية إلى دولتين بعد خمسة عقود من الصراع. وتنال تبعات مثل هذا الانقسام ليس فقط دول الجوار المباشر بل أيضاً بما تشكله من نموذج مؤثر لكل الكيانات القائمة على تعددية دينية أو عرقية أو ثقافية، سواء في دول الجوار الإفريقية أو المنطقة العربية، وتؤثر بشكل كبير في العلاقات الإفريقية-العربية ليس فقط في السودان بل وعلى امتداد حزام التداخل العربي-الإفريقي فيما يعرف بالصحراء الكبرى، وأيضاً فيما يعرف بمنطقة حوض النيل، وهي منطقة بالغة الحساسية لارتباطها بقضايا استراتيجية تتصل بموارد المياه وقضايا الأمن العربي والصراع العربي-الإسرائيلي. وتخلص المحاضرة إلى تقويم الاحتمالات الكافية والاستراتيجيات اللازمة لتقليل المخاطر وتعظيم الممكن بعد انقسام ما كان يعرف بأكبر البلدان العربية والإفريقية إلى دولتين.

الجذور التاريخية لصناعة الأزمة الشاملة

إن مساحة السودان البالغة 2.5 مليون كيلومتر مربع، وتنوعه البالغ في التركيبة الإثنية واللغوية، وبمجاورته لتسع دول يشترك فيها ليس في الجوار الجغرافي فحسب؛ بل وفي بعض المجموعات الإثنية التي تعيش على طرفي الحدود؛ فإن تاريخه يمكن النظر إليه باعتباره تاريخاً للتنوع البالغ والاتساع

الجغرافي الذي يستحيل معه تكوين دولة وطنية متماسكة، أو باعتباره عملية صراع مستمر لم يكتمل بعد لإنشاء مثل تلك الدولة. من جهة، فإن التاريخ الطويل للحروب الأهلية، وبخاصة بين شمال وجنوب البلاد الذي بدأ قبل الاستقلال بعام (1955–1972)، والحرب الثانية على أثر فشل مسيرة السلام (1983–2005) يعطي ذلك كله وزناً أكبر لمقولة إن تاريخ ما بعد الاستقلال هو تاريخ للمحاولات الفاشلة لبناء دولة وطنية.

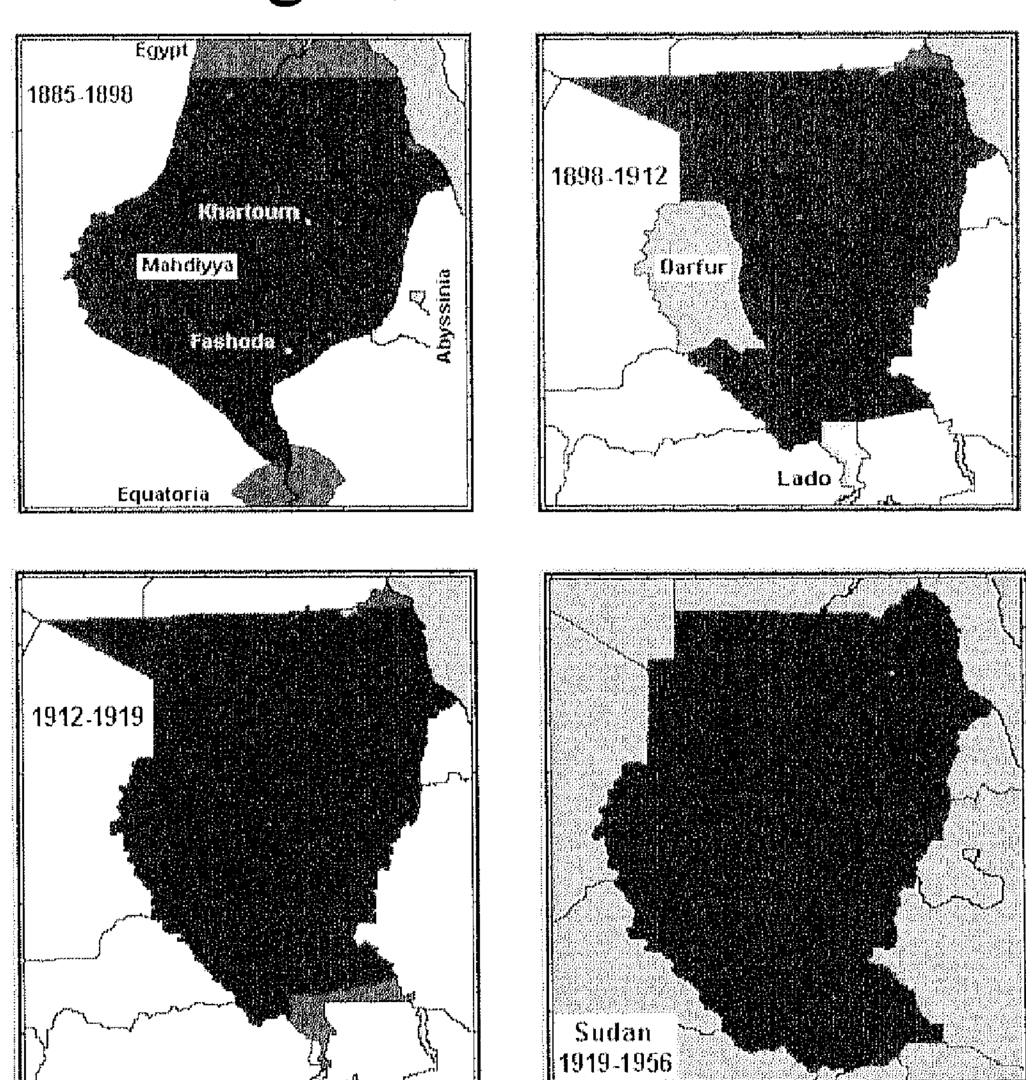
ومن جهة أخرى، فإنه يمكن النظر على نحو أكثر عمقاً وديناميـة للتحولات الجارية في السودان باعتبار أن عملية تكوين الدولة السودانية عملية طويلة من الانصهار والتلاقح بين مكوناته العرقية والثقافية المتعددة، وقد لعب فيها السودان النيلي، ومايزال، الدور المتقدم على مدى أكثر من ألفي عام، ذلك أنها عملية تسير في اتجاه الدولة الوطنية، بيد أن فصولها لم تكتمل بعد. وربما كانت المأساة الإنسانية في دارفور التي مازالت تراوح مكانها دليلاً آخر على هذا التاريخ الطويل من الاندماج والفشل.

هذه مقدمة لا مناص منها لمعرفة جذور الأزمة التي أوصلت السودان إلى الوضع الراهن من تفاقم الأزمات والاحتراب الجهوي والإثني واقترابه حثيثاً من التفتت والتشظي الجغرافي والجهوي والإثني.

إن الإطار النظري[1] الذي تستند إليه هذه الدراسة عن القضايا المتعلقة بصراع الهوية في السودان يفارق بصورة قاطعة التصور النمطي للتطور الذي ينظر إلى التنمية والتقدم باعتباره مساراً خطياً تراكمياً وحيد الوجهة، ويفارق بصورة قاطعة التصور الذي يرى في أن عملية إعادة البناء بعد الحروب والنزاعات هو عملية لاستعادة الوضع قبل الحروب والنزاعات أو قبل

استفحالها. إن مثل ذلك التصور هو على وجه الدقة تصور ساكن يتجاهل الزخم الهائل من الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ولّد النزاعات والحروب نفسها والذي تولد بفعل تلك الحروب، وأيضاً بالكيفية التي تم بها إنهاء الصراع نفسه. والحال كذلك يمكن النظر إلى النزاعات والحروب باعتبارها عملية مستمرة من إنتاج تغييرات تستحيل معها استعادة الأوضاع السابقة production of irreversibilities.

السودان: حدود متغيرة عبر التاريخ



Source: http://www.zum.de/whkmla/histatlas/northafrica/haxsudan.html; accessed Feb 28th 2008.

إن أهم العوامل التي تتسبب في خلق هذه التغيرات هو الحراك السكاني الناجم عن الحروب والنزاعات، وهو حراك ينجم عنه واقع حضري وريفي جديد. وفي واقع الأمر تنشأ حضريات وريفيات جديدة بسبب المستويات المتعددة الجديدة في كل من الريف والحضر. إن أدبيات دراسة النزاعات والحروب كثيراً ما تنسى أن البشر لا يهاجرون وحدهم، ولكن تهاجر معهم أصولهم وخبراتهم ومهاراتهم، وهي هجرة تشمل النزوح الداخلي والخارجي معاً. ومع هذا الحراك الهائل فإن مؤسسات الناس وتنظيماتهم وأنساقهم الثقافية تتحول تحولات هائلة، وإن احتفظت بأشكالها السابقة. وكل هذه التحولات ناجمة عن الحروب والنزاعات.

تصدع الأساس الهيكلي لدولة ما بعد الاستقلال

دولة ما بعد الاستقلال

على رغم اندلاع شرارة النزاع الشمالي الجنوبي قبل عام من استقلال السودان (تمرد توريت في عام 1955) فإن دولة ما بعد الاستقلال تميزت بقدر غير قليل من الفاعلية والاستقرار. وتميزت دولة فجر الاستقلال بمؤسسات مستقرة وراسخة وخدمة مدنية فعالة وذات درجة عالية من الكفاءة ميزت السودان عن كل الدول الإفريقية التي نالت استقلالها في الخمسينيات، وبأجهزة عسكرية وأمنية قادرة على بسط الأمن في الريف والحضر على السواء، وعلى التحكم في التدفق السكاني المحدود بين الريف والحضر، وبريف واسع لكنه مكتف ذاتياً ومندمج تماماً في نسيج الدولة عن طريق إدارة أهلية ومحلية نافذة. وتميز السودان عن البلدان المماثلة له في إفريقيا بنظام

تعليمي متميز وكفء، وطبقة من المنظمين المحليين والتجار من ذوي التاريخ الراسخ والعلاقات المتميزة مع الجوار والعالم والمجتمع الحضري، على رغم صغره النسبي، وتميز بقدر هائل من الفاعلية والحيوية المتمثلتين في أحزابه السياسية ونقابات المهنيين والعمال التي لعبت دوراً بارزاً في النضال ضد الاستعمار وفي مرحلة ما بعد الاستعمار.

وعلى رغم أن دولة ما بعد الاستعمار قد ورثت وكرست فيها بعد نمط النمو غير المتوازن جهوياً بين المركز (السودان النيلي) والمناطق المهمشة جنوباً وغرباً وشرقاً، فإن هذا التمايز كان أقل حدة وأقل قابلية لتهديد الأمن الإنساني، بسبب حالة الاستقرار الإيكولوجي وقدرة الريف بقطاعيه الحديث والتقليدي على إنتاج فائض أمن الاستقرار، وفاعلية مؤسساته التقليدية والمحلية الحديثة واستقرارها، مما أمن قدراً غير قليل من التناغم، ويمكن القول إن المدة التالية مباشرة للاستقلال (1956- 1969) شهدت استمرارية مدهشة للدولة الاستعمارية.

وارتكزت دولة ما بعد الاستقلال على استراتيجية عن استقطاب الفائض من قطاع الإنتاج الأولي الزراعي بشقيه الحديث والتقليدي. وواصلت حكومات هذه المرحلة المدنية (1955-1958) والعسكرية (1958-1964) سياسات التوسع الأفقي في الزراعة المروية والمطرية الممكنة، وبوتائر لم تهدد التوازن الإيكولوجي، ومن دون أن تهز الركائز الأساسية للزراعة وسبل العيش في القطاع التقليدي الذي يمكنه بذلك الحفاظ بها بقدر غير قليل من الاستمرارية، والمحافظة على قدرة الدولة في التحكم في

التدفقات البشرية بين الريف والمدينة، وحافظت أيضاً على فاعلية المؤسسات التقليدية في الريف وقدرتها على فض النزاعات.

إن تصدع الأساس الهيكلي لدولة ما بعد الاستقلال يمكن فهمه فقط من خلال الفترات اللاحقة وعلى الأخص فترة الحكم المايوي (1969-1985)، وعلى وجه الدقة فترة ما بعد الانفتاح واستراتيجيتها الزراعية، وفترة صعود الإسلام السياسي (1989- 2005). لقد أدت استراتيجية التنمية الزراعية التي عرفت "بسلة غذاء العالم" إلى توسع أفقي هائل في الزراعة الآلية المطرية، وهو توسع يقتضي ابتداءً بدء التخلص من ملايين الأشجار، ما أدى إلى بداية الكارثة البيئية المتمثلة في فقدان الغطاء النباتي وانكماش المساحات المتاحة للرعي، وجاءت موجه جفاف الثمانينيات لتكمل الكارثة الإيكولوجية.

وإذا كان النظام المايوي قد قوض الأساس الهيكلي للتوازن بين الريف والحضر ومجمل التحالفات والتوازنات التي مكنت الدولة السودانية من الاستمرار، فإن نظام الإسلام السياسي (1989- 2005) قد أوصل هذه الأزمة إلى نهاياتها الكارثية، مستغلاً الأزمات الناجمة من انفراط التوازن البيئي والصراع على الموارد لخدمة صعوده للسلطة عبر تسييس الصراعات وتسييس الأبعاد الإثنية في هذه الصراعات. وبعد الوصول للسلطة لاحقاً واصل النظام استخدام نفس التكتيكات لخدمة أهدافه في التمكين، وشهدت الفترة الاقتصادية العصيبة (ما قبل تصدير النفط) على استراتيجية مضاعفة نهب الفائض المتاح من القطاع الزراعي بشقيه لمواجهة التكاليف المتزايدة للحرب الأهلية في جنوب السودان والعزلة الخارجية المتزايدة للنظام.[2]

دارفور: صراع الموارد فالهوية

بموقع دارفور بين خطي العرض 10-16 وخطي الطول 22-27 تمثل مساحته الإجمالية (160 ألف كيلومتر مربع) وهذا ما يعادل مساحة فرنسا، بينها لا يتجاوز سكانه ستة ملايين نسمة يندرجون في نحو 1700 مجموعة إثنية وقبلية. وقد قامت في إقليم دارفور ممالك مستقلة أهمها سلطنة دارفور التي استمرت منذ القرن الخامس عشر الميلادي، واندثرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت ضغط الحكم التركي ثم المهدية لاحقاً، ثم انبعثت في عام 1898 على يد السلطان علي دينار، واستمرت حتى عام 1917 حيث انهزمت نتيجة التفوق الحربي الإنجليزي. وقد كان إقليم دارفور بذلك آخر إقليم ينضم للسودان تحت الاحتلال الإنجليزي الذي سيطر على البلاد في عام 1898 وواصل توسعه من الشمال جنوباً ثم غرباً.

يعمل سكان دارفور عموماً بالرعي والزراعة والنشاطات الإنتاجية، تتوزع مناطقياً وقبلياً في وحدات "إيكولوجية-إثنية" حيث يعمل سكان الجزء الشمالي من الإقليم (قبائل عربية) في رعي الإبل، بينما يعمل سكان الإقليم الأوسط من الفور والقبائل غير العربية الأخرى المستقرة في الزراعة، في حين يعمل سكان المناطق الجنوبية من القبائل العربية في رعي الأبقار (البقارة).

إن أزمة دارفور مظهر آخر من مظاهر أزمة الموت المتعسر، وليست الولادة المتعسرة، للدولة التنموية في السودان ولآخر تجليات مشاريعها الفاشلة "المشروع الحضاري لدولة الإسلام السياسي"، لكنها بالتأكيد أكثر تعقيداً من

التبسيط المخل للإعلام العالمي "المسلمون البدو العرب أو الجن أو الجان الذي يمتطي الجواد "الجنجاويد" ضد الأفارقة المزارعين المسلمين أيضاً.

العلاقات العربية-الإفريقية على خط التماس الصحراوي: مخاطر تداعيات الأزمة

تكامل العنف الإقليمي

ربما يشكل السودان بحدوده المجاورة لتسع دول نموذجاً أمثل لدراسة ما يمكن أن نسميه بتكامل العنف الإقليمي بين بلدان تتسم بدرجات مختلفة من الأزمات، ويغذي مسيرة هذا التكامل الإقليمي في الصنف حقائق التاريخ، وعلى الأخص التقسيم الاعتباطي الكولونيالي للحدود الفاصلة التي فرقت بين مجتمعات إثنية متناسقة ومجمعات مشتركة، وأحياناً الأسرة الممتدة الواحدة.

وقد نشأت بسبب الأزمات داخل الحدود المتجاورة، وبسبب تقلص قدرات الدولة على السيطرة الفعالة على الأطراف ما سماه البعض الاقتصاد الإقليمي للحرب. وفي غرب السودان أدت تداعيات الصراع في تشاد والصراع التشادي – الليبي والدرافوري – الدارفوري إلى تضخم هائل في نشاطات التهريب بين هذه البلدان، وشملت كل أنواع السلع بما فيها الأسلحة الصغيرة الفتاكة، ونشأت شبكات تبادل واسعة على طرفي الحدود وارتبطت نشاطاتها بهذه التجارة. وفي حالات أصبحت دول مجاورة للسودان أكبر مصدر للصمغ العربي فيما تضاءل نصيب السودان من نفس السلعة التي هو أكبر منتجيها على نطاق العالم.[3]

وفي جنوب السودان نشأت مصالح وشبكات تجارية واسعة مرتبطة بالتغييرات التي أحدثتها الحرب الأهلية الدائرة وتبعات الصراع في البلدان المجاورة (أوغندا وإفريقيا الوسطى). ولم تدخل في دائرة التبادل التجاري المنتجات المحلية فقط، بل والمعونات الإنسانية التي هدفت إلى معالجة آثار الحرب، وتحوّل الصراع الشمالي-الجنوبي إلى جنوبي-جنوبي بسبب أجندة الشركات النفطية ومصالحها في مناطق الإنتاج النفطي.[4] إن الصراع الذي بدأ بأجندة بين المركز والمناطق المهمشة في الجنوب صارت له أجندة متعددة بتعدد المصالح والشبكات التجارية التي نشأت بعد الحرب وبسبب الحرب.

إن أبرز أشكال تكامل العنف بين دول الجوار هو تبادل دعم الأطراف المتصارعة عبر الحدود. فقد دعمت أوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان وبالمقابل دعمت الحكومة السودانية جيش الرب في شمال أوغندا. وتتم حالات الدعم المتبادل للحركات المعارضة في تشاد ودارفور والدعم المتبادل لمعارضة شرق السودان من جانب أريتريا، في حين واصل السودان دعم المعارضة الأريترية، وما تم سابقاً من تبادل الدعم للحركات المناوئة في كل من إثيوبيا والسودان، ومصر والسودان، والسودان وليبيا.

يكمن خطر كل من شبكات المصالح الاقتصادية الجديدة ومنظومة تكامل العنف الإقليمي في أنهما لا يختفيان حتى بعد اتفاقيات السلام التي تنهي النزاعات بين الأطراف المتصارعة، ويظلان عاملين معرقلين لتنفيذ السلام ولاستقراره، كما حدث بعد اتفاقية السلام في نيفاشا عام 2005 من استمرار الوجود المعرقل للسلام لجيش الرب الأوغندي وتفاقم الصراعات الجنوبية-

الجنوبية نتيجة مصالح الشبكات الاقتصادية التي نشأت بسبب الحرب، وينطبق الوضع على دارفور وربما بصورة أقل حدة من شرق السودان.

والخلاصة أن اتفاقيات السلام التي تعقد بين الأطراف الرئيسية التي بدأت الحرب ما هي إلا خطوة أولى للوصول إلى السلام، ويصبح من اللازم لاستقرار السلام وشموله الوصول إلى الأطراف الجديدة التي نشأت بسبب الحرب وخلالها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك المجموعات والقوى السياسية التي يخفت صوتها ويتضاءل دورها عندما تعلو أصوات السلاح، ولكنها تتحول إلى فاعليتها حالما يصمت صوت السلاح.

الأساس البنيوي للمشكل الدارفوري

لقد أدت موجات الجفاف والتصحر في عقدي السبعينيات والثمانينيات (1972-1974 و1982-1984) إلى اختلال التوازن البيئي والاجتماعي والسياسي في دارفور (سكان يتزايدون بما يقارب الـ 3٪، وثروة حيوانية تتزايد بمعدل 7٪، وغابات ومراع تتناقص بمعدل 6٪ في المتوسط) ثم تفاقم الاختلال. وسيكون من التبسيط المخل المجافي للحقيقة القول إن موجات الجفاف في عقدي السبعينيات والثمانينيات هي العامل الرئيسي في الاختلال الإيكولوجي الذي تفاقم فيما بعد. إن قدراً غير يسير من تسريع وتفاقم الأزمة يرجع إلى استراتيجيات الكسب السريع التي قامت عليها السياسات الزراعية في فترة الشمولية الثانية [نميري 1969-1985] التي اعتمدت على التوسع الأفقي للزراعة الآلية، وما عانته من إزالة الغطاء الغابي وتضييق الرقعة المتاحة للمراعي، والذراع الثانية لتلك السياسات المسماة "الانفتاح

على الريف" وما رافقها من تكاثر غير مخطط لمراكز الري وخدمات بيطرية متنقلة هدفت إلى مضاعفة العائد من الثروة الحيوانية بأقل التكاليف من دون الاهتمام بمتطلبات التوازن البيئي.

كانت النتائج إذاً بشراً ينمون وثروة حيوانية تنمو بمعدل ضعف معدل السكان ومراعي وغابات تنكمش بمعدل مواز لمعدل نمو الثروة الحيوانية أدت في مجموعها إلى تدمير منظومة "التوازن البيئي التقليدي"، ومعها "آليات التأمين الغذائي التقليدي" المعروفة في ظل النظم القائمة على الزراعة المطرية التي تتسم بالتقلبات العالية الوتيرة، حيث كان المزارع التقليدي يخزن في سنوات الفائض لمواجهة سنوات الشح، وكما لاحظ بحق سليمان (2000) فقد استطاع ذلك النظام أن يساعد سكان دارفور على تجاوز جفاف أعوام 1972-1974 على حدته النسبية، ولم تساعد سياسات تشجيع الصادرات وعدم الاهتمام بتأمين الحد الأدنى من احتياطيات الحبوب في أزمة جفاف 1982-1984 على تجاوز تلك الأزمة، على رغم أن أزمة الجفاف كانت أقل حدة من سابقتها.

تحولت العلاقات المتناغمة إذاً، وهي علاقات المنفعة المتبادلة بين الرعاة والزرّاع، إلى علاقة تنافس على موارد تنكمش وتتناقص بوتيرة عالية، وبدأ كل طرف من "رعاة" و"زراع" بتطوير مواقفه العدائية بدلاً من التناغم السابق. لكن تأجيج هذا العداء بين الطرفين واستخدامه لمصالح سياسية بدأ في عهد الديمقراطية الثالثة (1986-1989)، وتفاقمت وتيرته في الشمولية الثالثة (1989- 2005).

لقد أدى تحويل دارفور إلى أداة في صراع الوصول إلى السلطة بالنسبة للإسلام السياسي، ولتمكين سلطتهم فيما بعد، ونتيجة لانقسامهم لاحقاً بعد عام 1999، إلى تسييس الإثنية والتدخل المباشر في نظام الإدارة الأهلية [القبلية العشائرية] مضيفاً عاملاً مهماً في إضعاف دورها بالإضافة إلى تقويض أساسها البنيوي. وعن مسار هذا التقويض البنيوي تحدث آدم الطيب[5] كيف استحدث النظام كياناً جديداً يعرف بمجلس شورى القبيلة هدفه بالبداهة حزب ولاء القبيلة إلى نظام الحكم الجديد، وهو كيان لا هو مجلس محلي ولا هو عشائري أحادي بل هو كيان عشائري أحادي، كيان مواز للإدارة الأهلية العشائرية، أضعفها بالتنازع على القيادة في أغلب الأحيان. وأقام النظام مجالس "الشورى" هذه حتى على مستوى الحضر والمدن الكبيرة، حين كان من المفترض أن ينصهر في مكان عملهم وسكنهم فيتم تجاوز الانتماء القبلي والإثني، وهكذا أصبح مجلس الشورى بطبعه لا يهدد الإدارة العشائرية فقط، بل وحتى عملية الانصهار الاجتماعي في الحضر. ولم يعد ضبط الأمن والنظام الواجب الرئيسي للإداري العشائري.

لقد تحول القائد الرسالي إلى قيادة روحية «يؤم الناس في الصلاة ويفتيهم في أمور دينهم، وأهم من ذلك يستقطب المجاهدين لينالوا شرف الرسالة في الحرب الدينية في جنوب السودان».[6] وتحول بعض قادة الإدارة العشائرية إلى أمراء حرب War lords كما حدث في إقليم دارفور، وهو عودة إلى عهود القرون الوسطى حين كان القوي يأكل الضعيف، وهو ارتداد بالنظام الاجتماعي في دارفور إلى ما قبل عام 1898. وهكذا بدلاً من أن تقوم الدولة بواجبها الأساسي المتمثل في الحفاظ على أمن وأموال وأرواح مواطنيها وفض النزاع بينهم أصبحت الدولة طرفاً في النزاعات القبلية.

وقد أورد فالح عبدالجبار في بحثه القيم عن تفكيك القبائلية وإعادة تكوينها في العراق خلال المدة 1968-1998،[7] وصفاً لعملية مماثلة لما يحدث في السودان، موضحاً أن هذا النمط ينقسم قسمين: قبائلية دولتية Etatist Tribalism وقبلية اجتماعية social tribalism، ويقصد بالقبلية الدولتية تلك العملية التي من خلالها تقوم نخبة حاكمة هشة التكوين بإدماج الجماعات القرابية Lineage والثقافية القبلية الرمزية في إطار الدولة من أجل توظيفها في دعم وترسيخ دولتها. ويشير وجود القبائلية الاجتماعية إلى فقدان النظام الحاكم قوته ونفوذه داخل مجتمع حضري جماهيري ينتشر فيه التذمر. وهكذا تلجأ الدولة إلى نقل بعض سلطاتها إلى الشبكات القبلية أو شبكات القرابة المحلية المرنة التي اكتشفتها. ويضيف عبدالجبار: «نجد جذور هذين النمطين القبليين في استمرارية الثقافة القبلية داخل الفضاءات الحضرية».

هذا الاستطراد مهم على مستوى فهم أزمة دارفور وعلى مستوى أوسع في فهم استراتيجية الأنظمة القمعية على المستوى الحضري؛ المصدر التاريخي والمؤثر في معارضة هذه الأنظمة وتهديدها. لكن التاريخ أثبت أن هذه الاستراتيجية القائمة على تسييس الإثنية التي تلجأ إليها الأنظمة الشمولية لمعالجة عزلتها المتزايدة لها ثمن غال جداً فيما يتعلق بمستقبل البلاد التي تطبق فيها بعد ذهاب النظام (حالة العراق) أو حتى قبل ذهابه (حالة السودان).

إن تحويل دارفور إذاً إلى أداة في صراع الوصول إلى السلطة وفي تمكين السلطة فيها نتاجاً للانقسام الحادث في حركة الإسلام السياسي بعد عام 1999 لعب دوراً رئيسياً، بيد أن هذا لا يعني أن دارفور كانت أيضاً ضحية التدخلات الخارجية وانعكاسات الصراعات الإقليمية، وأهمها الصراع الليبي-التشادي

والصراع العربي (الليبي–الإفريقي على مدار التلاقح الصحراوي العربي الإفريقي)، ما أدى إلى تدفق الأسلحة الصغيرة بأعداد هائلة، وأدى أيضاً إلى استقطابات وتحالفات إثنية جديدة داخل دارفور وعبر حدودها مع الدول المجاورة، ولعبت الأطراف الدولية الأخرى (فرنسا والولايات المتحدة) دورها المقدر في تعميق الأزمة خدمة لمصالحها التاريخية الآنية أو المستقبلية.[8]

آثار النزاع على التعليم و الصحة

التعليم

ترجع بداية التعليم الحديث إلى عام 1853، لكن تعليم المرأة تأخر أربعة وخمسين عاماً حين أنشأ الشيخ بابكر بدري، رائد تعليم المرأة، أول مدرسة لتعليم البنات في عام 1917، وعبر عقود من التعليم الحديث فإن الفجوة بين تعليم الجنسين آخذة في الانكماش، ففي عام 2001/ 2002 بلغت نسبة الاستيعاب في المدارس 57.7٪ (61.9٪ للأولاد و53.4٪ للبنات) مقارنة مع 32٪ في عام 1970 و41٪ في عام 1980.

لكن على نحو آخر فإن التمايز الجهوي بالغ الحدة وربما لا يماثله أي تمايز آخر، فعلى حين تقترب نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي المكون من ثماني سنوات من 100٪ في السودان النيلي، فإنها تتدنى إلى حوالي الـ20٪ في جنوب البلاد، وتقل عن الـ40٪ في جنوب وغرب دارفور. وبينما تقترب نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي العالي من 40٪ للفئة العمرية فإن النسبة تتدنى إلى ما دون الـ10٪ في جنوب وغرب كردفان ودارفور، بينما يظل صحيحاً أن الفجوة بين الجنسين تتقلص في كل المناطق بما في ذلك المناطق المهمشة تعليمياً.

لا يختلف تطور النظام التعليمي في السودان عما جرى في بلدان مماثلة من الانتقال من التعليم النخبوي القائم على الأعداد القليلة والمراكز القليلة للتميز، وهذا النمط وضعه الاستعمار في كل البلدان العربية مشرقاً ومغرباً. وقد جرى الانتقال من هذا النمط في فترات تاريخية مختلفة، وكانت مصر السباقة لهذا الانتقال (عام 1952)، كما كانت السباقة في مجانية التعليم عام 1923.[9] لكن معظم دول المنطقة التحقت بالنموذج المصري على فترات متباعدة تحت ضغوط اجتماعية هائلة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة في توسيع دائرة الحراك الاجتماعي، وهي الفئات الأعلى صوتاً، بدليل أن التوسع، وبخاصة في البلدان غير الغنية، أغفل الفئات التي لا صوت لها، وإلا كيف نفسر هذا التوسع ذا الهرم الضيق القاعدة في بلدان الثقل السكاني والأمي (السودان، العراق، المغرب، مصر، اليمن)؟

يصعب فهم التشوهات وعدم التوازن في النظام التعليمي السوداني من دون النظر في أنماط تطوره، والتباين في معدلات النمو بين أقسامه المختلفة. لقد احتاج السودان إلى ما يقرب من عقدين بعد الاستقلال ليرتفع بمعدل الاستيعاب بمرحلة الأساس من 25٪ إلى 50٪، وطوال عقدين لاحقين كان معدل زيادة القبول مساوياً بصعوبة لمعدل النمو السكاني، مخلفاً نصف أطفال السودان من دون تعليم.

ويوضح الجدول (1) معدلات النمو في القبول في مراحل التعليم المختلفة، ونسب الاستيعاب من الفئة العمرية المقابلة لكل مرحلة خلال المدة 1970 – 1995.

الجدول (1)

معدلات النمو ونسب الاستيعاب في مراحل النظام التعليمي والصرف على التعليم (1970-1995)

<table>
<tr><th colspan="6">(أ) متوسط معدل النمو في القبول بمراحل التعليم (٪)</th></tr>
<tr><th>المرحلة / السنوات</th><th>1980-70</th><th>1985-81</th><th>1990-86</th><th colspan="2">1995-91</th></tr>
<tr><td>الأساس</td><td>5.9</td><td>3.5</td><td>3.3</td><td colspan="2">[1]2.4</td></tr>
<tr><td>الثانوي</td><td>11.2</td><td>7.7</td><td>5.6</td><td colspan="2">[2]9.1</td></tr>
<tr><td>العالي</td><td>7.2</td><td>5.4</td><td>15.0</td><td colspan="2">[3]22.9</td></tr>
<tr><th colspan="6">(ب) النسبة المئوية للاستيعاب في نسبة من الفئة العمرية</th></tr>
<tr><th>المرحلة / السنوات</th><th>1970</th><th>1980</th><th>1985</th><th>1990</th><th>1995</th></tr>
<tr><td>الأساس</td><td>38</td><td>50</td><td>50</td><td>50</td><td>53.1</td></tr>
<tr><td>الثانوي</td><td>7.4</td><td>16</td><td>19.9</td><td>22.2</td><td>27.9</td></tr>
<tr><td>العالي</td><td>1.1</td><td>1.7</td><td>1.9</td><td>3.4</td><td>7.7</td></tr>
<tr><th>(ج) الإنفاق على التعليم</th><th>1970</th><th>1980</th><th>1985</th><th>1990</th><th>1995</th></tr>
<tr><td>1. الصرف على التعليم في نسبة مئوية من الميزانية العامة</td><td>12.6</td><td>9.1</td><td>15.0</td><td>8.0</td><td>10.5</td></tr>
<tr><td>2. في نسبة مئوية من الدخل القومي</td><td>3.9</td><td>4.8</td><td>4.8</td><td>1.3</td><td>0.8</td></tr>
</table>

المصادر:

(1) donors to African education: A statistical profile in sub- Sahara Africa in the 1980

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: **الكتاب الإحصائي السنوي**، الخرطوم، 1998.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء: **التعداد السكاني 1993**، الخرطوم، *1996*.

- تم حساب النسب مع الأخذ في الاعتبار التغيير الذي حدث في السلم التعليمي.
- إعداد الفئة العمرية المقابلة تم حسابها في ضوء بيانات التعداد السكاني عام 1993 وتوقعات النمو للسنوات التالية.
- هذه النسب لا تتطابق مع النسب الرسمية بسبب الأخذ في الاعتبار جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي ضمت للتعليم الحكومي في عام 1993.

غير أن أهمية الجدول تنبع من أنه يوضح بجلاء نوع الضغوط المتولدة عن أنماط التوسع في المراحل المختلفة ومصادر الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، فكل دورة من التوسع غير المتوازن في مراحل التعليم فوق الأساسي تخلق طلباً متزايداً على التعليم العالي، وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى بلغة الاقتصاد "التوسع المدفوع بالعرض وليس الطلب" Supply-driven. وإذا نظرنا إلى دورات التوسع في التعليم الثانوي (في السبعينيات والثمانينيات) حين بلغت معدلات نمو الاستيعاب تقريباً ضعف مثيلتها في مرحلة الأساس، نجد أن ضغوطاً هائلة قد نشأت بسبب هذا التنامي السريع.

الحروب والنزاعات والأمن الصحي

شهد الإنفاق على الصحة تدنياً بالغاً بعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في منتصف التسعينيات، ففي عامي 1998 و2000 بلغ مستوى الإنفاق على الصحة حوالي 7٪ و9٪ على التوالي، وهو ما يمثل 5.4٪ و8.5٪ من الميزانية العامة المتقلصة أصلاً، وربما يكون الرقم الأكثر دلالة هو أن نصيب الفرد من الإنفاق العام في الصحة بلغ 2.5 دولار في عام 2000.[10]

إن تغطية الخدمات الأساسية ضعيفة في كل القطر، وتعد غير كافية تماماً في مناطق كثيرة. ويعد عدم العدالة في الحصول على الرعاية الصحية معلماً ثابتاً بين الجماعات الاقتصادية/ الاجتماعية، في المدينة والريف، والشمال والجنوب، وكذلك بين النساء والرجال والولايات. وقد تدهورت الحالة أكثر بسبب مشكلة الفقر الناشئ بالمدينة والمواطنين النازحين داخلياً المنتشرين حول المراكز الحضارية.

تبلغ نسبة تغطية التطعيم 57٪ في الشمال و34٪ فقط في الجنوب، وبينما يبلغ التطعيم ضد شلل الأطفال في الخرطوم نسبة 70٪ فإنه يصل إلى أقل من 15٪ في جنوب دارفور. وتبلغ نسبة الولادات التي تتم عبر كوادر غير مدربة بين 6.8٪ في الخرطوم و14٪ في الجزيرة و70٪ في جنوب دارفور. ويعد توزيع القوى البشرية مؤشراً ودليلاً آخر على عدم عدالة توزيع الموارد الصحية، حيث تصل نسبة الأطباء في منطقة العاصمة إلى حوالي 80٪ من جملة الأطباء. أما فيما يخص عدم العدالة بين الرجال والنساء فإنه ليس واضحاً في بيانات تغطية الخدمات، ولكنه مسألة اجتماعية خفية تبرز في مجال الصحة من خلال عوامل غير مباشرة، مثل التعليم والدخل والمشاركة في اتخاذ القرار، وينعكس هذا بوضوح في النسبة العالية لوفيات الأمهات التي تصل إلى 507 – 550/ 100000، ومؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النوعي يضع السودان في المرتبة 116 من 146.[11]

بين المشكلات الأساسية في تقديم الخدمات الصحية نقص إجراءات التشغيل القياسية التي تحدد الوظائف والمسؤوليات في تقديم الخدمات الصحية، ومن ضمن المشكلات أيضاً غياب التنسيق بين المؤسسات الصحية الخدمية، والضعف البالغ في إمدادات الأدوية، وعدم فاعلية مختلف مشروعات توزيع الدواء، مثل مشروع الدواء الدائري والصيدليات الشعبية حيث لم يفلح كل من المشروعين في ضمان انسياب فعال للدواء إلى من هم أكثر حاجة.

مؤشرات عدم العدالة

إن عدم العدالة في الوضع الصحي والوصول إلى الخدمات الصحية وتقديمها تعد مظاهر ثابتة في السودان، وهي:

- تأثرت جغرافية الفروقات بين الريف والمدينة والمركز والهامش مؤخراً بالفقر الذي ظهر في المدن وتجمعات النازحين حول المدن.
- إن التفاوت، جغرافياً وسياسياً وشمالاً وجنوباً، جوهري بسبب العوامل التاريخية والحرب الأهلية التي أدت إلى مقتل مليوني شخص وتدمير البنية التحتية للنظام الصحي، وتقريباً انعدام تقديم الخدمات الصحية والاعتماد على العون الدولي والمنظمات الأهلية والهجرة والنزوح.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.
- التفاوت النوعي وعدم العدالة ليس واضحاً في بيانات التغطية الخدمية. وهذه مسألة اجتماعية غير واضحة، وتعمل في الصحة من خلال عوامل غير مباشرة مثل التعليم والدخل والمشاركة في اتخاذ القرار. وتحتاج السياسات الصحية لأن تتبنى أساليب متجددة ومحددة لتأمين العدالة النوعية.
- نسبة خِفاض (ختان) الإناث بلغت أكثر من 90٪ في الشمال مع عدم وجود فروقات واضحة بين المدينة والريف.
- هناك فرق واضح جداً في توافر الموارد والمقدرة الإدارية بين الولايات.
- يميل الإنفاق الحكومي إلى التركيز على المراكز الحضرية والمستشفيات الكبيرة.

- هناك ظلامات جغرافية إثنية واضحة: الجنوب، ودارفور، والنيل الأزرق، والبحر الأحمر.

ربما يمثل انهيار الأمن الصحي السوداني نموذجاً متطرفاً وبالغ الدلالة في آن واحد على تضافر العوامل المؤدية إلى النزاعات والحروب ونتائجها وملابساتها في تعميق الأزمة على كافة الصعد، وبالتأكيد يقدم النموذج السوداني دحضاً كاملاً لمقولة الأثر الجغرافي المحدود للدمار الناتج عن النزاعات والحروب الأهلية، فقد دفع ثمن الحروب الأهلية الممتدة والنزاعات المسلحة المواطن السوداني في كل شبر من القارة السودانية الممتدة ريفاً وحضراً، شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً.

في نهاية التسعينيات وعلى وجه التحديد في عام 1999 وصلت نفقات الحرب إلى أعلى مستوى لها، وتبوأ السودان المركز الأول عالمياً في نصيب الإنفاق الحربي في الميزانية العامة حيث بلغ 53٪ من الميزانية العامة، وبفضل التطبيق الشرس لسياسات الإصلاح الهيكلي تقلص الإنفاق على الصحة إلى أدنى مستوياته في تاريخ السودان (تحت الاستعمار وبعده)، فأصبح الإنفاق على الصحة يمثل في عامي 1998 و2000؛ 5.4٪ و8.5٪ من الميزانية العامة المنكمشة أصلاً، وربما يكون الرقم الأكثر دلالة هو أن الإنفاق العام على الصحة الذي أصبح يمثل 0.7٪ و0.9٪ من الدخل القومي في نفس العامين، وهو ما مثل متوسطاً لنصيب الفرد من الإنفاق الصحي يساوي 2.5 دولار في عام 2000، أما الآن وبعد سبع سنوات من نمو يقارب الـ 10٪ بفضل النفط، فربما احتاج السودان إلى عقد من الزمان ليستعيد مستوى الخدمات الصحية الذي توافر بعد عقد وثيق من الاستقلال، وذلك بسبب نزف العقول الذي

استهدف كل التخصصات والمهارات، لكنه كان الأبلغ أثراً في حالة المهن الطبية.[12]

تعود دراسة الطب الحديث في السودان إلى عام 1918 حين بدأت أول مدرسة للمساعدين الطبيين، وبحلول عام 1924 تم إنشاء أول كلية للطب في السودان. وفي التسعينيات وبسبب سياسة التوسع الكبير في التعليم العالي ارتفعت كليات الطب من 5 إلى 24 (منها 5 كليات خاصة)، وارتفع عدد خريجي الطب من 400 إلى 1400 بحلول عام 2000، وحدث توسع مماثل في معاهد التمرين. لكن هذا التاريخ الحافل لتكوين القدرات الطبية في السودان يقابله تاريخ مأساوي في نزف العقول، فمن حوالي 21 ألف طبيب مسجل بالمجلس الطبي السوداني، فإن حوالي 12 ألف طبيب (حوالي 60٪) يعملون خارج السودان (معظمهم في الدول العربية المنتجة للنفط والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، ويشمل نزف العقول الصيادلة، حيث هاجر 25٪ منهم إلى الخارج، بينما استوعبت الهجرة الداخلية 90٪ منهم في القطاع الخاص. والفئة الوحيدة التي لم تشهد هجرة بهذا الاتساع هي فئة الممرضات بسبب قلة مراكز التدريب العالي من جهة، وبسبب غلبة العنصر النسائي من الخريجين ما أدى إلى تزايد العوائق الثقافية والقانونية أمام الهجرة.[13]

وتمثلت الآثار السلبية لكل هذه العوامل في ارتفاع معدل الوفيات دون سن الخامسة إلى 104 لكل ألف من السكان في عام 1999، وبسبب الحروب والنزاعات فإن الخدمات الصحية والعاملين فيها يواجهون صعوبات هائلة تتمثل في ضعف التمويل وتدهور القدرات الإدارية والتنظيمية، وإنتاجية

منخفضة ومعنويات متدنية وسط العاملين لكل فئاتهم. وتتمثل بعض هذه العقبات في وجود اختلال هيكلي في الإنفاق على الخدمات الصحية يتمثل في أن الإنفاق أو الموارد المخصصة للخدمات العلاجية والثانوية يفوق الإنفاق على الخدمات الوقائية والثانوية المتمثلة في الرعاية الأولية والطب الوقائي، بينما تذهب المخصصات لمواجهة المرتبات، ما يعني شح المخصص للمعدات والأدوية اللازم لجعل هذه الخدمات فعالة. هذا بالإضافة إلى التوزيع الإقليمي غير المتكافئ للخدمات حيث يتركز 89٪ من الأطباء العامّين و77٪ من الاختصاصيين و81٪ من الممرضين في المناطق الحضرية وعلى نحو رئيسي في الخرطوم الكبرى.

لقد دمرت البنية التحتية نظام الخدمات الصحية إلى حد كبير بوساطة الحرب. وثمة هيكل لبعض الخدمات الصحية الحكومية في المدن الكبيرة جوبا وملكال وواو ومدن أخرى تحت سيطرة الحكومة. والوضع الحالي يترك الجنوب من دون نظام تقديم خدمات موحد، ويعاني تفتيتاً يجعل الوضع أكثر تعقيداً، ويعد نقص المعلومات الصحية من المشكلات الصحية الأساسية، بالإضافة إلى زيادة انتشار الأمراض المعدية، والنقص المزمن في الطعام والتغذية، وتدني صحة البيئة، وشح في إمدادات الأدوية، وهجرة العاملين في الصحة إلى ولايات أخرى. وبما أن معظم البيئة الصحية قد دمرت مع توقف كامل لنظام الرعاية الصحية الأولية، فإن هناك نقصاً في الإحصاءات الصحية ورصد انتشار الأمراض، وأغلب الخدمات الصحية في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان تقوم بها المنظمات الأهلية العالمية التي تدير معظم تقديم الخدمات الصحية.

ضحايا الحروب والنزاعات الداخلية: دارفور مثالاً

في النصف الأول من القرن الماضي كان معظم ضحايا الحروب وعلى وجه التحديد قتلى الحروب بسبب العنف المسلح، وكان معظم الضحايا من العسكريين لا المدنيين، لكن في العقدين الماضيين تحول الأمر جذرياً، ذلك أن جُل الضحايا من المدنيين، وجلهم يموتون لا بسبب الاحتراب المباشر بل بسبب ما يؤدي إليه الاحتراب من تضاؤل وانقطاع الخدمات الطبية وصعوبة الحصول على الغذاء وتفشي الأوبئة والأمراض، ويشكل الضحايا المدنيون الذين يفقدون حياتهم بسبب العنف المباشر نسبة قليلة في مثل هذه النزاعات. ويفسر ما سبق ذكره الخلافات العقيمة بين الأطراف المتصارعة في دارفور حول العدد الحقيقي للقتلى، ففي دراسة ميدانية حديثة توصّل جوها–سابير[14] إلى أن ضحايا النزاعات في دارفور ما بين أيلول/ سبتمبر 2003 وكانون الثاني/ يناير 2005 يبلغون 135,000 قتيل، منهم 112,000 قتيل يعود سبب موتهم مباشرة إلى العنف الدائر. ويرجع هذا المعدل العالي للوفيات في المقام الأول لعاملين رئيسيين: هما سوء التغذية الناجم عن النزاعات، وتفشي الأمراض. ويشكل الضحايا المباشرون لعنف الحرب نسبة يسيرة من العدد الكلي.[15] بيد أن أخطر ما يفعله هو نشر الخوف الجماعي والشعور بعدم الأمان، مما يعطل النشاطات الإنسانية المتعلقة بإنتاج الطعام والغذاء والصحة والتعليم. والحال كذلك يصبح جدل الأطراف المتحاربة حول العدد الحقيقي لضحايا النزاع والعنف عديم الجدوى. وتشكل النزاعات خطراً جسيماً على الأمن الإنساني ليس بالعنف مباشرة بل بسببه.

الظلم (الضيم) وصراع الموارد والنزاعات

لدينا كمّ غني من أدبيات دراسة النزاعات والعنف الناتج عن الصراع حول الموارد، وكلها تؤكد على أهمية دور الظلم والصراع حول الموارد بوصفها عوامل مهمة في صناعة النزاعات، لكن هذه العوامل على أهميتها غير كافية لانفجار العنف. وتوضح تجارب كثير من البلدان وتجارب السودان على وجه التحديد، أن الأسباب الكافية لاندلاع النزاعات والحروب ترتبط بوجود وفاعلية المؤسسات القائمة على مستوى هذه المجتمعات والكيانات وآليات إعادة توزيع الثروة، وقدرة جهاز الدولة على درء العنف. وكلما ضعفت وتضاءلت قدرات المؤسسات الممثلة للناس، ضعفت أو انعدمت آليات توزيع الثروة، وضمر جهاز دور الدولة وقدرة هذا الجهاز على احتواء العنف والسيطرة عليه؛ فاندلعت النزاعات والعنف المرتبط بالصراع على الموارد وتحوّل فيما بعد إلى صراع إثني أو قبلي أو جهوي. وكما أشار سليمان[16] في بحثه القيم فإن جفاف أعوام 1972-1974 في دارفور على حدته مقارنة مع موجة جفاف الفترة 1982- 1984 لم يؤدِّ إلى اندلاع نزاعات دموية على النحو الذي حدث بعد جفاف الثمانينيات، وذلك بسبب أن المؤسسات من قبلية ومحلية كانت ماتزال قادرة على أداء وظائفها وكذا الدولة.

ثمة ما يؤكد أن وجود سياسة تقوم على التفرقة الإيجابية لمعالجة عقود من التهميش وعدم المساواة بين المجموعات العرقية، يمكن أن تؤدي إلى معالجة جذور الأزمات القائمة على الإثنية، والعكس صحيح، فإن تجاهل هذه الفروقات يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الأزمات العرقية. وهناك أمثلة

عديدة تدعم وجهة النظر هذه؛ فسياسات التفرقة الإيجابية التي اتبعت في ماليزيا لمساعدة الأغلبية الإثنية الماليزية ذات الوضعية الأدنى مقارنة مع الأقليات الصينية والهندية آتت أُكُلها، واستطاعت أن تمنع تكرار النزاعات الإثنية التي انفجرت في الستينيات، وعلى نحو معاكس فإن تجربة التاميل في سريلانكا واستمرار تجاهل الأزمة الكامنة، بسبب الفوارق في الفرص والدخول بين الأغلبية السيرلانكية والأقلية التاميلية، قد أدى إلى تفاقم الأزمة واندلاعها بصورة عنيفة في الثمانينيات.[17]

توالد الحركات المسلحة وتشظيها: استعادة احتكار العنف حلم بعيد المنال

توضح تجربة جنوب السودان والتحديات التي مازالت تواجه عملية استقرار السلام واستدامته، أن توالد أو تشظي الحركات المسلحة إبان النزاعات وبسببها يمثل التحدي الأكبر في زمن ما بعد الحرب، فانقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان في منتصف عام 1990، والمليشيات التي حولتها الدولة لضمان سلامة مناطق البحث عن النفط في الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب (ما تعورف على تسميته بالمليشيات الصديقة)، واستمرار نظام الخرطوم في دعم الصراع على الموارد بين القبائل العربية والقبائل الجنوبية في مناطق أعالي النيل (ما يسمى بقوات المراحيل)، ودعم قوات جيش الرب الأوغندية؛ كل ذلك حوّل جنوب السودان بأسره والمناطق المتاخمة للشمال بل والخرطوم نفسها إلى ساحات لاقتتال أو للاحتلال الأمني في أفضل الأحوال.

غير أن الخطر الأكبر تمثل في التهديد الحقيقي لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة إدماج المسلحين (DDR) في خطوة أولى نحو السلام المستدام، وإعادة بناء أجهزة الدولة في المناطق التي مزقتها الحروب. وتشير وقائع التوالد والتشظي في دارفور إلى تكرار السيناريو الجنوبي نفسه، بما يشكل ليس فقط عقبة مماثلة أمام أسس جيدة لسلام مستدام بل وخطراً مماثلاً يهدد إمكانية بدء التفاوض لحل النزاع المسلح في خطوة أولى على طريق السلام.

الأسلحة الصغيرة الفتاكة:

التكاثر وسبل العيش الجديدة (العندو كلاش يعيش ببلاش)[18]

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 صرّح الجنرال عثمان إبراهيم، مدير شرطة دارفور، أن كمية الأسلحة غير المرخصة تبلغ 100 ألف قطعة [الإنقاذ الوطني 24/ 11/ 1991]، وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 أعلن والي دارفور أن السلطة تمكنت من مصادرة 34 نوعاً من الأسلحة، وجمعت 30 ألف قطعة سلاح.[19] ثم ذكرت السلطات لاحقاً أنها تمكنت من جمع أكثر من 131 ألف قطعة سلاح من المواطنين خلال عام 1992 وحده.[20] وتشير مريم علي في بحثها القيم عن الصراع في دارفور (2002: 9، 10) إلى أن إفرازات الحرب التشادية والحرب التشادية-الليبية في بداية الثمانينيات ودخول أعداد كبيرة من قوات المعارضة الليبية، أدى إلى تدفق أعداد هائلة من الأسلحة، وتزامن ذلك مع الكوارث البيئية من جفاف وتصحر. وتشير أيضاً إلى أن التساؤل الذي يطرح حول أولوية ظهور وانتشار السلاح أو ظاهرة النهب المسلح لا معنى له، حيث إن النتيجة واحدة وفحواها احتدام

أوار الصراع فيها يشبه الدائرة الشيطانية المفرغة (سلاح، عصابات، نهب مسلح، صراع، الحاجة إلى مزيد من السلاح).

دارفور: الأسلحة الصغيرة والجريمة (1994-2000)

السنة	الجرائم كلها	جرائم استخدمت فيها أسلحة صغيرة	النسبة المئوية
1994	23,063	11,070	٪48
1995	24,477	8,322	٪34
1996	24,809	4,961	٪20
1997	28,081	26,676	٪95
1998	31,449	14,152	٪45
1999	32,089	29,842	٪93
2000	33,600	6,720	٪20
المجموع	**197,568**	**101,743**	**٪51.49**

دارفور: الجرائم حسب النوع الاجتماعي

السنة	المجموع	الجرائم كلها حسب النوع			جرائم الأسلحة الصغيرة حسب النوع			الأسلحة المصادرة
		ذكور	إناث	أطفال	ذكور	إناث	أطفال	
1994	17,212	12,413	3,705	1,094	5,958	1,714	525	7,697
1995	14,891	9,371	3,417	2,003	4,546	1,161	681	6,388
1996	15,157	11,056	3,289	812	5,306	657	162	6,125
1997	18,666	13,142	4,830	694	6,308	4,588	659	11,555
1998	16,503	11,096	3,852	1,555	5,326	1,733	699	7,758
1999	17,040	11,475	3,705	1,860	5,508	3,454	1,729	10,691
2000	20,274	15,389	3,373	1,512	7,386	674	302	8,362
المجموع	**119,743**	**83,942**	**22,836**	**9,580**	**40,338**	**13,981**	**4,757**	**58,576**

المصدر: سجلات الشرطة بدارفور (انظر Obeid, 2000, 11)

ويشير المسح الذي قامت به منظمة كارم CHARM الطوعية حول الأسلحة الصغيرة والأطفال العساكر في دارفور إلى أن كل الأطفال الذين شملهم البحث ملمون بصورة عامة بالأسلحة، وأن 70٪ لديهم معرفة جيدة بها، وحوالي 35٪ استخدموها أو يعرفون كيفية استخدامها.

النفط: النقمة والنعمة

اهتمت اقتصادات التنمية منذ الخمسينيات بالعلاقة بين توافر الموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي، وعلى حين عنيت دراسات الجيل الأول بتدهور معدلات التبادل التجاري عبر الزمن لغير مصلحة منتجي المواد الأولية؛ فإن دراسات الثمانينيات اهتمت بما يسمى بظاهرة المرض الهولندي Dutch Disease، وفحواها على نحو مبسط نشوء وضع ناتج عن رواج عائدات التصدير (وبخاصة النفطية) يؤدي إلى ارتفاع القيمة التبادلية لعملة البلدان المصدرة (Appréciation of Exchange Rate) بما يلحق ضرراً بالغاً بربحية قطاعات الإنتاج السلعي من صناعة وغيرها.[21] ويضاف إلى ذلك ما يمكن أن نسميه "المرض السياسي الهولندي" (Political Dutch Disease) ونعني به تأثير تدفقات الموارد الناتج عن اكتشاف النفط أو أي مورد طبيعي آخر في تركيبة وديناميـة التطور السياسي في بلد الاكتشاف،[22] آخذين في الاعتبار ما أشارت إليه الأدبيات الحديثة في أن العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية ليست بتلك المباشرة، بل إنها تتم عبر التفاعل مع عديد من المتغيرات السياسية الاجتماعية، بما ينتج عنه سيناريوهات متعددة حسب دور هذه المتغيرات في البلد المعين.[23]

يمكن أن نقول إن العقد الأخير من الحرب الأهلية في جنوب السودان (1995–2005) هو بحق عقد حرب النفط التي دفع ثمنها مئات الآلاف من السكان في مناطق الإنتاج النفطي المتوقع موتاً وتهجيراً قسرياً وتدميراً هائلاً للبيئة.

ويمكن أيضاً النظر إليها باعتبارها مدة أدت إلى تسريع وتائر الاحتراب الأهلي، ليس فقط في مناطق الإنتاج في جنوب السودان، وفي الخط الحدودي الفاصل بين الشمال والجنوب، بل وفي كل السودان. وبدءاً من عام 1999 انطلق تدفق صادرات النفط السوداني، وأصبحت الموارد الجديدة الهائلة التي توافرت للدولة وللاقتصاد حافزاً للاحتراب ولصياغة المطالب الخاصة بمعالجة عقود من التهميش والتنمية غير المتوازنة بين أقاليم السودان، وفي حين سرّعت الموارد الجديدة احتدام الاحتراب؛ فقد سرّعت أيضاً إدراك الأطراف المتحاربة بالرهق المتبادل Mutual Fatigue أو ما سمته أدبيات النزاع بإدراك الأطراف المتحاربة استحالة انتصار حاسم.

وقد أدت الموارد المتدفقة من تصدير النفط إلى صياغة جديدة لمطالب الأطراف المتحاربة (دولة وحركات مسلحة) اتجهت بطبيعة الحال إلى الطريق الأقصر لصفقات السلام: طريق الاتفاق على توزيع الثروة لا صناعة الثروة.[24] ولهذه الصياغة بطبيعة الحال آثارها السلبية على مسار صياغة المشروع التنموي وما يوفره من إمكانات تطور على المدى الطويل. وبدأ في السودان ما يمكن أن نسميه مسار شراء السلام، مما يؤثر سلبياً في إمكانية التفاوض على عقد اجتماعي بديل يتجاوز التفاوض الضيق على اقتسام الثروة بين النخب القديمة والجديدة والصاعدة إلى مسار بعقد اجتماعي مبني على

حقوق المواطنة والشفافية والمحاسبة، مما يعكس أسوأ جوانب الآثار السلبية لنقمة النفط.

وقد عبّر المهدي[25] بصورة بليغة عن هيمنة الذهنية الريعية بسبب تدفق الموارد النفطية حيث تركز الإنفاق في مجالات بعيدة عن التنمية والخدمات الاجتماعية، وأصبحت الأولوية في الإنفاق للتمكين الأمني والعسكري والمحاصصة في توزيع ريع مرصود «وعلى نمط اتفاقية نيفاشا، صارت اتفاقيات السلام اللاحقة من ناحية اقتصادية صفقات لتوزيع عطايا مالية غير مرتبطة ببرامج تنموية محددة. وحتى الخلاف الحدودي بين الشمال والجنوب تحول إلى هاجس نفطي، كما صورته لجنة التحكيم الخاصة بمنطقة أبيي».[26]

الفقر، الحروب ونقمة النفط مرة أخرى

بعد حوالي عقد من تصدير النفط وعلى رغم معدلات نمو غير مسبوقة في تاريخ السودان الاقتصادي (فاقت متوسط الـ 8٪ سنوياً)؛ فإن الدراسات تشير إلى تفاقم فجوة الدخل بين الناس والأقاليم.

ولقد خلصت الدراسة الشاملة للفقر التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[27] إلى أن الأولوية في معالجة قضايا الفقر في السودان ينبغي أن تعطى لسياسات الاقتصاد الكلي، بسبب أنه على رغم النمو الإيجابي في القطاعات الإنتاجية؛ فإن الأساس الهيكلي للفقر ناجم عن تجاهل برامج الاستثمار في السابق للقطاعات التقليدية في الزراعة والرعي. إن المطلوب هو

اتباع استراتيجية للنمو المخفض للفقر بما يدعم القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وفي نفس الوقت يوفر فرصاً للعمل لمصلحة القسم الأكثر فقراً من السكان.[28]

وفي ظل غياب المعلومات الوافية عن الفقر لا يمكن التطبيق الفعال لمثل هذه الاستراتيجية من دون توفير بيانات وافية تعتمد على مسوحات دخل الأسرة ومصروفاتها ومسوحات القطاعات الإنتاجية، وبخاصة التقليدية منها ومسوحات للقوى العاملة والسكان، وسوف يشكل غياب هذه المسوحات عقبة كأداء في وجه التنفيذ الفعال لاستراتيجيات مكافحة الفقر. وفي داخل القطاع الزراعي الحديث فإن الانفصال بين ملكية الأرض وفلاحتها يشكل حاجزاً حقيقياً دون استغلال القدرات الكامنة للمنتج الزراعي الذي هو في أغلب الأحيان مستأجر للأرض،[29] وبطبيعة الحال ركزت الدراسة على ما تعورف على تسميته بالمرض الهولندي الناجم عن تدفق عائدات النفط، وما أدت إليه من إضعاف للربحية في قطاعات الإنتاج الأولي والصادرات الزراعية، وإضعاف الحوافز في ظل سيادة النشاطات الريعية.[30]

إن اتباع مثل هذه السياسات الكلية كفيل بتحسين أداء الاقتصاد السوداني، وبخاصة فيما يتعلق بالاقتراب من تحقيق أهداف الألفية MDGS بتخفيض معدلات الفقر السائد في عام 1990 إلى نصفها في عام 2015 بالنسبة للسكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد. وفي ظل غياب المسوحات الذي أشرنا إليه من قبل فقد لجأت وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى إجراء مسوحات تقريبية مستخدمة ثلاثة مؤشرات للحرمان: «(1) استراتيجيات البقاء، (2) المعرفة، (3) الحد الأدنى من الحياة

الكريمة».[31] وتوصلت نتائج هـذه المسوحات إلى أن مـا بـين 50 و60٪ مـن سكان شمال السودان يعيشون تحت خط الفقر ومعظمهم في المناطق الريفيـة، بينما تبلغ النسبة مستويات أعلى في الأقاليم الجنوبية. ويبدو أن المتابعة اللاحقة لهذا المسح قـد أوضـحت تحسناً واضـحاً بنتيجـة معـدلات النمـو العاليـة للاقتصاد بعد عقد مـن تـصدير الـنفط وثلاثـة أعـوام مـن اتفاقيـة الـسلام، وبسبب تحسن الصرف على الخدمات الصحية فإن ارتفاع معـدلات التطعـيم إلى 83٪ يشير إلى إمكانية تحقيق هدف تقليص وفيات الأطفال بنحو الثلاثـين في المئة،[32] والاقتراب من تحقيق هدف تخفيض ثلاثة أرباع الوفيات الناجمة عن الولادة، حيث تضاعف عدد المولِّـدات المـدربات حـوالي خمـسة أضـعاف في السودان الشمالي في السنوات الخمس الماضية.[33] لكن الأرقام بالنسبة للأقاليم الجنوبية من السودان لا تعطي مجالات لمثل هذا التفـاؤل لا في نـسبة التطعـيم ولا في الولادات عن طريق مولدات مدربات.[34]

الخلاصة الأهم هي أن هناك كثيراً مما يمكن عمله في مجال الـسياسات، فالفجوة الضخمة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في السودان ومتوسط مـؤشر التنميـة البـشرية تـشير إلى أن بلـداناً أقـل كثـيراً في مـستوى دخلهـا استطاعت أن تحقق إنجازات أعـلى بكثـير مـن الـسودان في مجـالات التنميـة البشرية من تعليم وصحة وتوزيع أفضل للدخل، كـما يوضـح بجـلاء المثـال التالي:

الدولة	متوسط دخل الفرد PPP	مؤشر التنمية البشرية
السودان	2140 دولاراً	0.52
مدغشقر	860 دولاراً	0.54

المصدر: *Human Development Report 2007-2008*- Country Fact Sheet –Sudan, UNDP (2008)

من مخاطر الحرب إلى مخاطر الألغام

إن أربعة عقود من الحرب في جنوب السودان (1955-1973) ثم (1983-2005)، وما يجري من نزاعات وكوارث إنسانية في دارفور، قد خلفت وراءها ما يجعل المخاطر تستمر وإن انتهت الحروب. فالسودان يعد واحداً من البلدان العشرة الأكثر تأثراً بالألغام الأرضية. وتشير الدراسات الخاصة بالألغام إلى أنها تقتل سنوياً ما بين 15000 و20000 شخص ثلثهم من الأطفال و80٪ من المدنيين.[35] وتشير تقديرات بعثة الأمم المتحدة في السودان[36] إلى أنه بنهاية نيسان/ إبريل 2006 قدرت المناطق الخطرة في السودان بـ1023 منطقة تغطي حوالي 11000 كيلومتر من الطرق، وأنها تشمل 21 من ولايات السودان الـ 26، ولكن حالياً توجد معلومات موثوقة عن 10 ولايات فقط من مناطق الحرب في جنوب السودان وجبال النوبة ومناطق الحدود بين السودان وتشاد والكونغو وإريتريا وإثيوبيا وليبيا وأوغندا (UNMIS، ص4). ولا تشكل الألغام خطراً على البشر الموجودين في هذه المناطق بل تعوق وتهدد عودة النازحين بعد انتهاء الحرب وخاصة في جنوب السودان.

ولا تشير الدراسات التي أُجريت في دارفور إلى استخدام الأطراف المتحاربة للألغام الأرضية (UNMIS ، ص5). ولقد تم رسم استراتيجية بأولوية محددة لإزالة الألغام الأرضية بالتركيز على طرق الإغاثة وإكمال المسوحات وتطهير المناطق التي وصفت بالأهمية العالية والمتوسطة، بحيث تفرق بين هذه المهام في كانون الأول/ ديسمبر 2000، وأن يتم استكمال مسح المناطق الأكثر خطراً في كانون الأول/ ديسمبر 2008 (UNMIS، ص11).

الحرب والبيئة: المفارقة المشرقة للحياة البرية في جنوب السودان

على عكس ما حدث في مناطق الحروب مثل أنغولا وموزامبيق فإن الحياة البرية في جنوب السودان تخطت بنجاح مذهل محنة الحرب الأهلية على مدار أكثر من عقدين. وكشفت المسوحات الجوية التي قامت بها جمعية حماية الحياة البرية بنيويورك Wild Life Conservation Society والتي أعلنت في حزيران/ يونيو 2007، عن أن الحياة البرية بجنوب السودان، على رغم عقود من الحرب، لاتزال بخير. ووجدت المسوحات الجوية أن هناك أكثر من 1.3 مليون من الحيوانات البرية تشمل الغزلان والفصيلة النادرة من القرود ذات الأذن البيضاء والظبيان المعروفة بالريدبك Reedbuck والتماسيح ووحيد القرن وبقر الوحش الإفريقي الذي كان يعتقد أنه قد انقرض، والظباء المعروفة باسم ديربي إلينك Derby elenq والموجودة في أربع دول في العالم فقط هي: الكاميرون والسنغال وإفريقيا الوسطى والسودان، ومجموعة أخرى من الحيوانات البرية النادرة تضم حوالي 8,000 فيل وهذا ما يضارع عدد الأفيال في تنزانيا. وشمل المسح الجوي منطقة جونقلي والمحمية الطبيعية المعروفة ببوما والتي تبلغ مساحتها حوالي 58 ألف ميل مربع أو ما يوازي 150 ألف كيلومتر مربع.[37]

تغطي الغابات حوالي 28.4٪ من أراضي السودان أي ما يعادل 67.5 مليون هكتار، منها حوالي 20٪ غابات أساسية بمعنى احتوائها على معظم مكونات التنوع الأحيائي للغابات. وقد فقد السودان في المتوسط 589,000 هكتار من الغابات في العام في المدة 1990 – 2000 بمعدل فقدان متوسط يبلغ 0.77٪ في العام ارتفع في المدة بين عامي 2000 و2005 إلى 0.84٪ في العام،

وبذا يكون السودان قد فقد 8,835,000 هكتار من الغابات، أو ما يعادل 11.6٪ من غاباته وغطائه الشجري في المدة 1990- 2005.[38]

ويتميز السودان بغنى ملحوظ في تنوعه البيئي، فلدى السودان 1431 نوعاً من البرمائيات والطيور وذوات الثدي والزواحف منها 1.6٪ لا تتوافر في أي بلد غير السودان، و2٪ تواجه مخاطر الانقراض. ويشكل السودان وطناً لحوالي 3,137 نوعاً نباتياً منها أيضاً 1.6٪ لا تتوافر في أي بلد غير السودان.

تحديات تحويل السلام الهش إلى أمن مستدام

مقدمة

يُمكن أن نُطلق على العقد الأول من القرن الحادي والعشرين صفة عقد اتفاقات السلام بدءاً من اتفاق مشاكوس (تموز/ يوليو 2002) بين الشمال والجنوب مروراً باتفاقية نيفاشا التي وقعت آخر وثائقها في 26 أيار/ مايو 2004 ووصولاً إلى اتفاقية سلام دارفور (اتفاقية أبوجا) التي تم توقيعها مع فصيل واحد من حركة دارفور هو حركة تحرير السودان بقيادة ميناوي في 5 أيار/ مايو 2006.

بعد مُضي أكثر من عامين على اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب (كانون الثاني/ يناير 2005) لاتزال تحديات كبيرة تواجه مسيرة البناء السلمي. في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية احتجاجاً

على البطء البالغ في تنفيذ اتفاقية السلام، وبخاصة فيما يتعلق بمناطق التماس بين الشمال والجنوب (على الأخص منطقة أبيي). وعلى رغم المخاوف التي ثارت بشأن احتمال استئناف الحرب فقد نجحت المفاوضات المتصلة والتنازلات من الجانبين في الخروج بالأزمة من الطريق المسدود، وعادت الحركة الشعبية للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

ولقد أوضحت الأزمة الأخيرة أن العودة إلى مربع الحرب ليس بالأمر السهل، وأن الزخم الذي ولدته اتفاقية السلام أمر لا يمكن تجاهله على رغم استمرار الأزمة الإنسانية في دارفور وتفاقمها، كما أوضحت الأزمة أيضاً أن توقف الحرب قد أدى إلى إطلاق العنان لعدد يصعب حصره من التحالفات وإعادة التفاوض بين مختلف القوى الفاعلة داخل التحالف الحاكم (وهما طرفا حكومة الوحدة الوطنية) وخارجه وفي كل من الجنوب والشمال. وعلى سبيل المثال لا الحصر تشمل محاولات التحالف أو التفاوض على اتفاقات محدودة كل القوى الفاعلة في الجنوب والشمال [الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، والحزب الحاكم وحزب الأمة، والحزب الحاكم والحزب الاتحادي، والحركة الشعبية وأطراف التجمع الوطني، والحزب الحاكم والحزب الشيوعي، والحركة الشعبية والأطراف الجنوبية الأخرى، والتفاوض بين طرفي الحركة الإسلامية (الحاكم والمعارض بقيادة د. حسن الترابي)]. "انظر على سبيل المثال تقرير مجموعة الأزمات الدولية 18 آذار/ مارس 2008".

إذاً، وعلى رغم استعصاء الأزمة في دارفور فإن حراكاً سياسياً هائلاً قد حدث في كل من الشمال والجنوب، وهو حراك استهدف إعادة رص الصفوف وتشكيل محاور تحالفات جديدة في إطار سلمي استعداداً لمعارك الانتخابات (2009) وتقرير المصير (2011). بالإضافة إلى الانتخابات، فإن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل واجه أيضاً عدداً آخر من العقبات الكأداء التي لم يتم التوصل إلى حل مرض فيها لجميع الأطراف. وأهم هذه القضايا: القضايا المتعلقة بالشفافية والوضوح في موضوع اتفاقات وعائدات النفط، وقضية المناطق الحدودية الثلاث (أبيي والنيل الأزرق وجبال النوبة) وإعادة انتشار القوات ونزع سلاح المليشيات. وبجانب المسائل العالقة على المستوى الوطني فإن تراجع الدور النشط للوسطاء الدوليين (لارتفاع أولوية دارفور في أجندتهم أو تدني أولوية مشكلة الجنوب والشمال السودانيين في أولوياتهم...)، قد أدى إلى التأثير السلبي في تنفيذ اتفاقية السلام، وبخاصة فيما يتعلق بالمراقبة الفاعلة للتنفيذ effective monitoring for implementation، والالتزام بالتعهدات الخاصة بدعم برنامج السلام (سياسياً ومالياً). غير أن تنفيذ استفتاء تقرير المصير في كانون الثاني/ يناير 2011 عاد وأعطى مسيرة السلام زخماً جديداً.

تحديات بناء السلام

خريطة سياسية اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد

كما ذكرنا سابقاً فإن الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحرب والنزاعات لا تمتّ بصلة للخريطة التي نشبت فوقها الحرب، بل

إن هذه الخريطة يزداد تعقيد تضاريسها بسبب طبيعة الاتفاق الذي أدى إلى إيقاف الحروب والنزاعات، فالحل القائم على التفاوض، حيث لا انتصار حاسماً لأي من الأطراف، يعني نشوء تحالفات جديدة تزيد من تعقيد هذه الخريطة. إن العمل من أجل أمن مستدام ينبغي أن يبنى على التحديات الجديدة الناجمة عن الحراك الهائل للبشر، وما أنتجه من واقع جديد على مستوى حضر متعدد الأشكال ومتعاظم الفوارق، وريف جديد لا يمت بصلة للريف المتوازن الساكن الذي سبق النزاعات. إن الحراك السكاني الهائل بكل تفاصيله المأساوية من نزوح قسري قد ولّد تغيرات في التركيبة السكانية لمناطق النزاع والمناطق الآمنة على السواء، وتغير الهرم السكاني في مختلف المناطق وتغير تركيب الأسرة وعلاقات الإنتاج والمؤسسات التي تحكم العلاقات بين الناس، سواء أتقليدية كانت أم حديثة، ونشأت شبكات جديدة للعلاقات بين الناس في ريفهم الجديد وحضرياتهم المتعددة الأشكال والبالغة التباين.

ومع هذا الحراك الهائل للبشر تغيرت مؤسسات البشر وأنساقهم الثقافية، وإن احتفظت بالشكل السابق للهجرة ظاهرياً. كل هذه التحولات الناجمة عن الحروب والنزاعات تولد إمكانات كامنة للتحول لا علاقة لها بالسابق، بما في ذلك قبل الحرب. إنها تولد إمكانات كامنة للتطور إيجاباً أو سلبياً، ومن هنا تأتي أهم تحديات استراتيجية تحويل السلام الهش إلى أمن مستدام.

إن تحقيق ما تعد به هذه التحولات الكامنة هو جوهر قضية "إعادة البناء" إذا صح تعبير إعادة البناء، وهي تغيرات يمكن أن تمضي بالسودان

سريعاً نحو التقدم أو نحو الحضيض، أي السقوط في لجة الصراعات والنزاعات.

بعض هذه التغيرات يلعب دوراً أساسياً في تحديد ما هو ممكن من السيناريوهات وما عفا عليه الزمن، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الحروب والنزاعات التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمان أدت إلى نشوء تركيبة سكانية جديدة في مناطق النزاع وفي بقية المناطق. ونشأت تركيبات إثنية مختلطة بحيث بات ما يعرف بالسودان الشمالي أو السودان النيلي اسماً على غير مسمى وما عاد جنوب السودان ولا إقليم دارفور أسماء ذات مغزى من جهة تناغم التركيبة السكانية. فثلثا سكان الجنوب السوداني قد اندمجا (طوعاً أو قسراً) فيما يعرف بالسودان الشمالي (ريفاً وحضراً)، وبسبب هجرة ثلثي سكان الجنوب أدت الحرب إلى تعريب شامل لسكانه، بينما أدى رد الفعل المضاد لسياسات الأسلمة إلى زيادة هائلة في عدد من أصبحوا يعرفون أنفسهم على أنهم مسيحيون بدلاً من الديانات التقليدية التي كانت سائدة قبل الحرب، ونشأت تغيرات مماثلة في مناطق النزاع الأخرى أفرزت حضريات جديدة وتنظيمات جديدة تحكم علاقات الناس، وتزامن مع انتهاء الحرب نهوض قوى سياسية واجتماعية جديدة وكامنة، ما كان صوتها مسموعاً ولا مؤثراً في ظل الصوت العالي للاحتراب، وبسبب الحرب أيضاً وبسبب السلام الذي أعقبها لم يبق طرفا الصراع الرئيسيان على الساحة (في الشمال والجنوب على سبيل المثال) هما الطرفين نفسيهما اللذين قادا الحرب والنزاع. فالحركة

الشعبية لتحرير السودان هي اليوم تحالف عريض يؤلف بين صفوف الحركة وخصومها السابقين في قوة دفاع السودان، وقسم مهم من موقّعي اتفاقية الخرطوم والحزب الحاكم لم يبقوا هم حزب المشروع الحضاري الإسلامي بل نشأت في داخلهم طغمة مالية-إدارية تدعمت مواقفها تحت ظل الهيمنة الكاملة على مقدرات جهاز الدولة لعقدين، وتسخير جهاز الدولة لتدعيم نفوذ تلك الطغمة.

من جهة ثالثة أدى تفكك الأساس البنيوي للحركة السياسية السودانية الذي أعطى سودان ما بعد الاستقلال، وبخاصة في شماله، ذلك الزخم والحيوية العظيمة التي تميزت بها من نقابات وأحزاب ذات رؤية وبرامج وحركة جماهيرية فعالة، أدى إلى نشوء واقع سياسي جديد.

وإذا كان المشروع الحضاري لدولة الإسلام السياسي لا يجد من ينعيه، فإن الحركة السياسية الشمالية لا تملك لا مشروعاً حضارياً ولا غيره، ولقد تغيرت للأبد القواعد السكانية والجهوية والطبقية التي كانت تستند إليها. وأدت سنوات من القمع وإعادة إحياء القبلية والإثنية إلى تفكيك الخلايا السياسية-الاجتماعية التي تتجاوز الارتباط القبلي والإثني، وتحولت الدولة من دولة للوطن إلى دولة للحزب الحاكم، وأجبر القمع وسنوات من البطش والتشريد إلى هجرة الآلاف من المتخصصين وذوي المهارات النادرة والقادة الاجتماعيين والمبادرين والمنظمين، ما أدى إلى خلق فجوة عميقة في التواصل بين الأجيال.

تحديات تحويل السلام الهش إلى أمن مستدام

مقدمة

بعد ستة أعوام من اتفاقية نيفاشا للسلام (2005) بين الشمال والجنوب؛ بدأ التفاؤل الغامر يتراجع مفسحاً المجال لنظرة أكثر واقعية فحواها أن الحرب قد انتهت، ولكن النضال من أجل سلام عادل ومستقر ومستدام مازال هدفاً عزيزاً وربما بعيد المنال. إن عملية التفاوض الطويلة من أجل حل سلمي، وفيما بعد الاتفاقية نفسها، قد سرّعت عمليات صراع واسع على مساحة السودان، بما في ذلك أكثرها احتداماً ومأساوية (دارفور)، فالتفاوض حول حل سلمي هو في واقع الأمر تفاوض حول عقد اجتماعي جديد يحكم العلاقة بين الأطراف المتنازعة أو بصورة أخرى تفاوض حول سودان جديد، ولذلك فلا غرابة في أن يسرع مثل هذا التفاوض من حدة النزاع جهوياً وسياسياً في المناطق المتوترة أصلاً وفي المناطق التي كان التوتر فيها كامناً وبين القوى السياسية والاجتماعية، لأن التفاوض في نهاية الأمر تعبير عن بداية لتوازن قوى جديدة.

نظام الحيازة الزراعية: تحديات التحول

يسود السودانَ نظامان للحيازة الزراعية، ففي شمال السودان وباستثناء دارفور وجنوب السودان أرسى النظام التركي المصري نظاماً للحيازة الزراعية تطيح الملكية الفردية التي تمركزت على الأراضي المتاخمة لنهر النيل، في حين أطلقت يدها في غيرها. ومع مجيء الاستعمار الإنجليزي (1898-1956) استطاع الحكم الاستعماري أن يحول كل ما هو غير مسجل من

الأراضي إلى ملك الدولة. وهكذا ورثت دولة الاستقلال حقوقاً ثابتة فقامت الحكومات الوطنية المتعاقبة بإصدار وتعديل قوانين الملكية الزراعية، وعلى وجه التحديد قانونا 1970 و1984 اللذان دعما هيمنة الدولة على الأرض.[39]

لقد أدت هيمنة الدولة على الأراضي الزراعية إلى تشريد عشرات المجموعات السكانية العاملة بالزراعة والرعي الخاص، وبخاصة في مناطق الهامش في جبال النوبة، بسبب تغول الزراعة الآلية على كل من المرعى ومنطق الزراعة التقليدية. بيد أن نظام الحيازة الزراعية في كل من دارفور وجنوب السودان مازال محافظاً بصورة مدهشة على الملكية الجماعية العشائرية للأرض، ولم تفلح محاولة الاستعمار الإنجليزي ولا الحكومات التي أعقبت الاستقلال في تغيير هذا النظام، وحين تفاقمت المنافسة على الأرض، كان استمرار هذا النظام واحداً من أسباب الأزمة كما هي الحال في دارفور.

أما بالنسبة للدولة الوليدة في جنوب السودان فإن نظام حيازة الأراضي القائم على الملكية العشائرية الجماعية يُشكل أكبر تحد يواجه قضية بناء دولة واقتصاد فعال. وتتمثل التحديات الرئيسية للنظام التقليدي لحيازة الأراضي الزراعية في الآتي:

1. يُمثل نظام الحيازة العشائري التقليدي، على المستوى السياسي، امتحاناً حقيقياً لتوازن القوى بين الحكومة المركزية للدولة الوليدة والإدارات الولائية والمحلية والسلطات التقليدية (العشائرية والقبلية). وفي فترة الحرب الأهلية، اختارت الحركة الشعبية لتحرير السودان الخيار الأعلى عائداً وهو تأجيل مسألة الإصلاح الزراعي أو المساس بالنظام القائم،[40] وطوال مدة ماراثون التفاوض الذي كُلل في نيفاشا عام

2005 فإن الحركة أصرت على التعبير الواسع والغامض "الأرض للناس" "Lands belong to the people"،[41] وضمنت نفس العبارة لاحقاً في مسودة الدستور المؤقت، لكن المسألة المؤجلة في فترة النضال وفي الفترة الانتقالية طرحت نفسها على أنها قضية مركزية من قضايا بناء الدولة الوليدة في أعقاب الاستفتاء، فتشكلت لجنة الأرض بجنوب السودان Southern Sudan Land Commission. وفور انتقال الحركة الشعبية من صفوف المواجهة والحرب والتفاوض إلى كراسي السلطة الانتقالية اتضح مدى مركزية السلطة على الأرض وملكيتها، لا في مجال الاستثمار الزراعي فقط بل وبنفس القدر في مجال التخطيط الحضري أيضاً.[42]

2. تُعد قضية إعادة توطين العائدين قضية شديدة الإلحاح ولا تقبل أي شكل من أشكال التأجيل في بلد استمرت فيه الحروب أكثر من عقدين من الزمان، وهاجر ما يقرب من ثلثي السكان من أمكنة سكنهم وعملهم (بأغلبية ساحقة من الريف والمعتمدين على الاقتصاد المعيشي التقليدي) حيث استقرت الحال بأكثر من نصفهم في مدن الشمال. إن عودة هؤلاء النازحين واستقرارهم تطرح تحديات حقيقية لنظام حيازة الأرض العشائري (ريفاً وحضراً)، ذلك أن جلّ العائدين لم تبق لهم علاقة بالريف ونمط الإنتاج المعيشي التقليدي. والريف نفسه لم يبق الريف القديم بحدوده المعروفة والمعرفة بالعشيرة والقبيلة، فالهجرة داخل الريف الجنوبي نفسه قد تغيرت، ربما إلى غير رجعة، ما اصطلح على تسميته بالحدود العشائرية والقبلية، وخلقت ما اصطلحنا على

تسميته بالريفيات الجديدة وباستحالة استعادة ما قبل الحرب.[43] وغني عن القول إن إعادة توطين أكثر من نصف شعب الجمهورية الجديدة يُعد تحدياً رئيسياً لا سبيل لتأجيله أو النكوص عنه.

3. يُشكل الوصول إلى صيغة جديدة وملائمة لنظام الحيازة الزراعية الخطوة الأولى والأساسية في عملية إعادة تأهيل اقتصاد الدولة الوليدة الزراعي والرعوي. غني عن القول إن النظام السائد القائم على نظام الملكية الجماعية للعشيرة يعني الاستبعاد الكامل للملكية الفردية والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وكما لاحظت الدراسات القيمة التي تم إعدادها بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،[44] فإن نظام الحيازة التقليدي يشكل عقبة ليس فقط في وجه تطوير الريف، بل وفي وجه تطوير المناطق الحضرية أيضاً.

4. تُعد القضايا المتعلقة بحقوق المرأة في الانتفاع والملكية الزراعية موضوعاً هاماً في أعقاب أكثر من عقدين من الحروب حولت أعداداً متزايدة من النساء إلى مُعيل أساسي للأسر قُدرت نسبتهم بحوالي 45 إلى 50٪.[45]

يُواجه جنوب السودان مخاطر عديدة من ضمنها الفقر، وتدني معدلات الالتحاق بالمدارس وعدم تمكين المرأة وانتشار مرض نقص المناعة، وبخاصة مع انتشار ظاهرة تعدد الزوجات التي تُساهم أكثر في انتشار هذا الوباء القاتل. ومن هنا يُسهم تمكين المرأة من ملكية الأرض بصورة فعالة في الحد من انتشار المرض وتقوية دورها بشكل عام.

الحدود بين دولتي الشمال والجنوب: بؤر كثيرة للتوتر

على حين تتركز الأنظار على منطقة أبيي باعتبارها أهم بؤر التوتر بين الشمال والجنوب، فإن واقع الأمر يُشير إلى أن أبيي ما هي إلا واحدة من بؤر عديدة. وقد أشار سعيد في دراسته القيمة للتحديات التي تواجه سودان ما بعد الاستفتاء؛ إلى أن الحدود بين الشمال ودولة الجنوب تبلغ 1936 كيلومتراً، وتغطي ثلاث دوائر تقع بين خطي عرض 30°12 -30°9 وتقع 70٪ من هذه الحدود في جنوب دارفور وجنوب كردفان، وتتميز هذه المناطق الحدودية بالثروات الطبيعية حيث مناطق السافانا الغنية والغابات وعديد من الأنهار والبحيرات.[46]

وعلى رغم أن اتفاقية السلام الشامل قد نصت بوضوح على أن الخط الفاصل بين البلدين هو حدود الشمال والجنوب كما وجدت في صبيحة الاستقلال في كانون الثاني/ يناير 1956، إلا أن التحدي الرئيسي الذي قابل المتفاوضين هو عدم وجود خريطة واضحة لهذه الحدود. فهناك تسع مناطق للتداخل أشار إليها سعيد، وتتميز بكونها مصدراً للثروات الطبيعية من مراعٍ ونفط وذهب ونحاس.[47] كما أضاف سعيد إلى أن خمس مناطق من بين المناطق التسع تم وصفها بمناطق شديدة التعقيد في طبيعة مشكلاتها،[48] وهي:

1. منطقة الرنك-الجبلين في حدود ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض: وهي منطقة مشتركة تعد داراً للدينكا أبيلانغ (Dinka Abilang)، وعلى الشمال منها مباشرة في منطقة الجبلين تسكن مجموعات مهمة من القبائل البدوية العربية تشمل عرب السليم والصباح والأحامدة ورفاعة. لكن بالإضافة للمراعي فإن هذه المنطقة تتميز بالأراضي الخصبة المناسبة

للزراعة الآلية، والتي أدى توسعها في السبعينيات إلى تشريد مجموعات رعوية، وتغيير مسارات الرعي، وإضعاف نُظم الملكية العشائرية بصورة بالغة. وبسبب الحركة الموسمية لكل من الدينكا والقبائل الرعوية العربية، فإن عديداً من الصدامات والنزاعات تتفجر باستمرار. وفي حالة فشل المفاوضات الجدية بين الولايات المتاخمة في الشمال والجنوب فالسبيل الوحيدة هي الاستعانة بمحكمين دوليين، كما لاحظ تقرير مجموعة الأزمات الدولية.[49]

2. منطقة مقينس Megenis: وتقع بين أعالي النيل وجنوب كردفان وتفصل بينهما، وتتميز بكونها منطقة جبلية تقطنها قبيلة الشلك ومجموعات أخرى. وتدعي قبائل البقارة والسليم أن تلك المنطقة جزء من ديارهم، وقد تحولت هجرة قبائل السليم الموسمية إلى استيطان دائم في بعض هذه المناطق المتنازع عليها. ومثل المنطقة السابقة، تتمتع منطقة مقينس بإمكانات زراعية هائلة، وتُرجح دوائر عديدة أن تكون مصدراً كبيراً للنفط، وربما كان ذلك أحد أسباب الصراع الحاد عليها كما لاحظت مجموعة الأزمات الدولية.[50]

3. منطقة كاكا (أعالي النيل وجنوب كردفان): وهي عبارة عن ميناء نهري صغير شمال مدينة ملكال وبالقرب من حدود جنوب كردفان، وقد حول الحكم الاستعماري الإنجليزي إدارة هذه المدينة من الجنوب إلى السودان الشمالي في عام 1923، ويرفض الجانب الجنوبي الدعاوى بأن هذا التغيير الإداري يُشكل تغييراً في الحدود بين الشمال والجنوب.

4. منطقة بحر العرب (شمال بحر الغزال وجنوب دارفور): يفصل نهر بحر العرب بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال ويمر عبر ولايتي ابيي والوحدة، وعلى حين يسميه الشماليون بحر العرب يُسميه الجنوبيون نهر كير "Kiir River". وحتى وقت قريب (أيار/ مايو 2011)، كانت المنطقة تخضع لإدارة مشتركة بين الشمال والجنوب وطرفي النزاع الأساسيين وهما قبائل الدينكا ملوال وقبائل المسيرية (البقارة)، وهما اللتان كانت العلاقة بينهما لعقود طويلة تراوح بين العنف والتعايش وحتى التصاهر أحياناً. وعلى رغم أن اتفاقية عام 1924 رسمت حدوداً لكل من المجموعتين،[51] فإن النزاع حول هذه المنطقة وحقوق كل مجموعة ظل طاغياً، ففي حين يتمسك الرزيقات باتفاقية عام 1924، يرى الجنوبيون أن بحر العرب ينبغي أن يكون هو الحد الفاصل. وعلى العكس مما روجت له بعض أجهزة الإعلام فإن المشكل الرئيسي في أبيي ليس النفط (الذي يتوافر ولكن ليس بالقدر الهائل) ولكن الصراع على الموارد من مراع ومياه هو الأهم. كما أن الأبعاد السياسية لكل من المجموعتين تُمثل أهمية كبرى للحزبين الحاكمين شمالاً وجنوباً، وأيضاً بالنسبة لأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الأمة القومي. وكما لاحظ رئيس حزب الأمة في كتابه الأخير،[52] فإن «بروتوكول أبيي ينص على استفتاء الدينكا نقوك وآخرين من سكان أبيي من دون ذكر المسيرية بالاسم ما رأوه إجحافاً عليهم»، وأضاف: «وكما في حالة استفتاء الجنوب، توجد مشاكل في استفتاء أبيي. أهمها حول تأهيل الناخب الذي يحق له الإدلاء بصوته، وحق المسيرية. وسكان أبيي يُمثلون قواعد هامة للشمال والجنوب لا يمكن للقوى السياسية الاستخفاف بموقفهم.

أبيي بؤرة ملتهبة لا يجوز الاستخفاف بها تحمل من خطر إذا لم تُعالج بصورة مرضية».[53]

وهذا التعقيد ينطبق نفسه على جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق حيث استخدمت اتفاقية نيفاشا عبارة غامضة هي "المشورة الشعبية" وهي كما لاحظ المهدي عبارة «حمالة أوجه لجأ إليها الوسطاء لإبرام الاتفاق دون تحديد محتواه».[54] وهي ملاحظة تتفق كثيراً مع الرأي القائل بأن هذه القضايا بسبب طبيعتها المعقدة تتجاوز أي إمكانية لحلها عن طريق لجان فنية محلية أو دولية، وهو ما خلص إليه المهدي حيث نادى بتكوين مفوضية حكماء وطنية يرضاها الجميع،[55] وربما يُشكل ذلك مدخلاً مهماً لتجاوز أهم نقاط الضعف في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005، والتي تمثلت في كونه اتفاقاً ثنائياً لا اتفاقاً وطنياً شاملاً، وهي نفس الخلاصة التي توصل إليها تقرير مجموعة الأزمات الدولية، حيث أقر أن مرحلة الحلول الفنية قد ولت وأن أطراف النزاع، لابد من أن ترى الحلول السياسية، وهي القادرة على رسم نظام للحدود تستفيد منه إيجابياً كل الأطراف على جانبي تلك الحدود، وهو ما سوف يحمي السودان أو دولتي السودان من الانزلاق مجدداً في لجة النزاعات والحروب.[56]

وكما لاحظت دراسة حديثة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن سنوات ما بعد اتفاقية السلام شهدت تفاقماً في حالات الصراع وسط وبين المجموعات الإثنية المختلفة بسبب الصراع على الموارد.[57] ولاحظت الدراسة أيضاً أن حالات الصراع لم تقتصر على المجموعات الرعوية ضد المجموعات الزراعية المستقرة، بل امتدت لتشمل الصراعات داخل كل مجموعة على حدة. وأشارت الدراسة إلى أن عام 2009 شهد صدامات وصدامات مضادة بين مجموعات من قبيلة الدينكا في ولايات جونقلي وواراب وأعالي النيل

وصدامات بين الدينكا والمورلي راح ضحيتها 1200 مدني، وكذلك بين الدينكا والتويك راح ضحيتها 40 شخصاً من بينهم نساء وأطفال. وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه قامت مجموعة من شباب النوير المسلحين بمهاجمة مدينة دوك باديت الدينكاوية متغلبين على القوات الأمنية، ما أدى إلى إزهاق أرواح 100 من المدنيين والعسكريين ورجال الشرطة.

ويوضح الجدول (2) تفاقم مشكلة النزوح داخل الولايات الجنوبية الناجمة عن تزايد حالات النزاعات المسلحة حول الموارد حتى داخل المجموعة الإثنية الواحدة كما أسلفنا الذكر.

الجدول (2)

أعداد النازحين بسبب النزاعات في جنوب السودان عام 2009

الولاية	عدد النازحين (بالألف) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009	عدد النزاعات في كانون الأول/ ديسمبر 2009
جونقلي	104	116
غرب الاستوائية	76	58
أعالي النيل	58	31
البحيرات	32	51
واراب	31	18
الاستوائية الوسطى	28	12
الاستوائية الشرقية	14	51
ولاية الوحدة	4	43
غرب بحر الغزال	1	8
شمال بحر الغزال	0	0

المصدر: WFP, UN-OCHA & UNDSS cited in USAID (2010): Scoping paper: Land Tenure and Property Rights in Southern Sudan, December 2010

التداعيات الإقليمية والدولية لقيام دولة جنوب السودان

قبل الدخول في تفاصيل لا حصر لها فيما يتعلق بسيناريوهات المستقبل، نلخص في الجدول (3) مجمل هذه السيناريوهات المتوقعة من دون الالتزام بتناول تفصيلي لكل من السيناريوهات، ونكتفي بتفصيل أهم هذه السيناريوهات الممكنة قراءتها بعد أقل من نصف عام على انفصال السودان.

الجدول (3)

استفتاء جنوب السودان: مصفوفة التداعيات الإقليمية والدولية المحتملة

إقليمياً	مباشر (أ)	غير مباشر (ب)	أكثر الأطراف تأثراً
الأمن والاستقرار	المياه والموارد المشتركة- ترسيم الحدود	مخاوف زيادة التغلغل الإسرائيلي في شرق إفريقيا العلاقات العربية-الإفريقية مخاوف انتشار نموذج الانفصال	(أ) دول حوض النيل وعلى الأخص مصر- منطقة شرق ووسط إفريقيا والسودان الشمالي - منطقة شرق ووسط إفريقيا (ب) الدول العربية- عربياً وإفريقياً
المصالح الاقتصادية	السوق الواعدة في جنوب السودان	مبيعات الأسلحة- التجمعات الاقتصادية	(أ) الصين و الولايات المتحدة وكينيا وأوغندا وإثيوبيا (ب) روسيا والولايات المتحدة والوسطاء - منطقة شرق ووسط إفريقيا
دولياً	**مباشر (أ)**	**غير مباشر (ب)**	
الأمن والاستقرار	استقرار منطقة شرق ووسط إفريقيا	مجموعات القاعدة	(أ) منطقة شرق ووسط إفريقيا (ب) الولايات المتحدة
المصالح الاقتصادية	النفط	مبيعات الأسلحة الصراع الصيني-الأمريكي على السوق الإفريقية	(أ) الصين وكندا والولايات المتحدة (ب) الصين والولايات المتحدة وإسرائيل

يستخدم دارسو الشأن السوداني عبارة تتكرر كثيراً وفحواها أن السودان هو إفريقيا مصغرة، وهو تعبير مقبول ومعبر عن التنوع الإثني والعرقي والديني السائد في إفريقيا من أقصى شمالها إلى جنوبها. وربما يُشكل

انفراط وحدة أكبر دولة إفريقية بداية لسلسلة من التداعيات السلبية في مسيرة الوحدة والعلاقات الإفريقية بمعناها الواسع، أي الانتقال من تعريف واسع للأفريقانية يتجاوز معطيات الأصول الإثنية والثقافية والدينية إلى مفهوم ضيق ربما يختصر الأفريقانية في الزنوجة، وهو ما عبر عنه المهدي بوضوح في أن «ما بين الأفريقانية والزنوجة، فإن التعبير الذي سيسود السودان وإفريقيا على النطاق الأوسع سيترك صداه على موضوع الوحدة أو الانفصال، وعلى ضعف أو قوة العلاقات العربية-الإفريقية، وقد ساهم التعبير العنصري عن الإفريقية في تأجيج حرب الجنوب، ودخل في صلب الخطاب الثقافي والمعنوي للحركات التي حملت السلاح بدرجات متفاوتة وبخاصة في عهد الإنقاذ، وبردة فعل للخطاب العنصري العروبي الذي اتخذته الخرطوم بعد يونيو 1989».[58]

بيد أن نشوء علاقات تعاون وصداقة بين الدولتين الشمالية والجنوبية (وهو شيء تدعمه حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصالح المتشابكة) يُمكن أن يؤدي إلى نشوء نموذج إيجابي للتعاون الأفريقاني. فالاستفتاء الذي تم وخلُص إلى قيام دولة جنوب السودان واحترام نتائجه؛ يُمكن أن يكون هو اللبنة الأولى لبناء علاقات متينة بين شطري البلد اللذين كانا في وحدة غير جاذبة. وإذا كان نداء الكونفيدرالية الواسعة بديلاً للانفصال، قد جاء متأخراً جداً فربما يُعاد سيناريو الكونفيدرالية الواسعة في إطار إقليمي أشمل، ربما يكون أقرب لما اقترحه محمد أبوالقاسم حاج حمد عندما اقترح نشوء كونفيدرالية القرن الإفريقي «إن من شأن كونفيدرالية القرن الإفريقي أن تحافظ على ثوابت الهوية في الشمال كما في الجنوب كما في إريتريا كما في إثيوبيا

كما في الصومال وكما في جيبوتي، وأن تحقق لهذه الشعوب ما يجمع بينها على صعيد تطورها ونموها».[59]

هذه مقدمة ضرورية لفهم التداعيات الممكنة لانفصال جنوب السودان وقيام دولته المستقلة، فوجهة هذه التداعيات تعتمد إلى حد كبير على طبيعة مآلات العلاقة بين الدولة الوليدة والدولة الأمام.

إننا في الواقع أمام سيناريوهين لتداعيات انفصال جنوب السودان على المستوى الإقليمي:

السيناريو الأول:

نشوء علاقة متوترة وعدائية بين الشمال والجنوب تُغذي حالة من الفرقة والانقسام والعداء المتبادل بين دولتي الشمال والجنوب، وهو سيناريو يبدو وشيكاً، تأسيساً على التطورات السلبية التي أعقبت استفتاء تقرير المصير، وأحداث التوتر القائم على الحدود بين الدولتين* والفشل حتى الآن في الوصول لاتفاق فيما يتعلق بأهم القضايا المعلقة: رسم الحدود والجنسية وكافة السياسات المتعلقة بالمصالح المشتركة بين الشمال والجنوب. مثل هذا السيناريو سوف يؤدي إلى تداعيات سلبية على المستوى الإقليمي: أولاً، بين دولتي الشمال والجنوب كما هو حادث فعلاً، حيث يستخدم كل من الطرفين الحاكمين في الشمال والجنوب سياسات تؤجج الفرقة والانقسام في أراضي

---

* تم في 10 شباط/ فبراير 2012 توقيع "اتفاق عدم اعتداء" بين السودان وجنوب السودان بشأن خلافهما الحدودي وأموال النفط.

الطرف الثاني، والأمثلة على ذلك ماثلة أمامنا في كل المناطق الحدودية وفي جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور. واستمرار مثل هذه العلاقات المتوترة له أبعاده الإقليمية في كل الدول المجاورة كما أسلفنا الذكر، سواء فيما يتعلق بأوغندا أو إثيوبيا أو تشاد.

ثانياً، على المستوى الإقليمي لا يُمكن فصل مشكلة الجنوب وحربيها الأولى والثانية عن النزاعات والصراعات الدائرة حول السودان شرقاً وجنوباً وغرباً وشمالاً، وكما لاحظ المهدي فإن دخول السودان طرفاً في عديد من أنظمة النزاع الإقليمية (القرن الإفريقي، البحيرات، الشرق الأوسط والحزام السوداني) قد صبّ مباشرة لصالح الحرب في الجنوب.[60] وعلى هذا النحو، فإن قيام علاقة متوترة وعدائية بين الدولة الوليدة في الجنوب ودولة الشمال يعني تغذية عوامل استمرار هذه النزاعات. ونذر تغذية النزاعات الإقليمية لا تخطئها عين، سواء في منطقة حوض النيل والعلاقات المتأزمة فيها بين دول المنبع ودول المصب أو تداعيات العلاقات المتوترة بين الشمال والجنوب على مشكلات أوغندا وتشاد والكونغو وإثيوبيا أيضاً.

بالنسبة للسودان الشمالي فإن هذه الصراعات تمتد عبر الحدود إلى كل من إثيوبيا وإفريقيا الوسطى، مضيفةً تعقيدات إقليمية جديدة إلى ما هو قائم بالفعل في حالة دارفور وتشاد والسودان الشمالي وإريتريا والنزاع القديم المتجدد بين السودان الشمالي ومصر حول منطقة حلايب في أقصى الشمال الشرقي للسودان.

أما بالنسبة للدولة الوليدة في جنوب السودان فإن عنصر التداخل بين الإثنيات المشتركة مع أوغندا وكينيا وإثيوبيا يُضيف بُعداً جديداً يجعل لنزاعات

الموارد صيغة أكثر سيولة fluidity وأقل قابلية للإدارة والتنظيم، ولعل مشكلة متمردي جيش الرب الأوغندي أفضل مثال على ذلك، حيث تمتد الإثنية المساندة للجيش إلى داخل حدود الولاية الاستوائية في دولة السودان الجنوبي.

السيناريو الثاني:

هو البديل الإيجابي المبني على توطيد علاقات متينة قائمة على تحقيق المصالح المشتركة لدولتي السودان اللتين يجمعهما أكثر مما يُفرقهما. نقطة البداية في هذه العلاقة هي الإقرار بأن الاستفتاء لم يكن كارثة بل تعبيراً عن اختيار السودانيين «طريقاً شجاعاً لحل المسألة الوطنية بتفكيك الدولة الاستعمارية»، كما عبر عن ذلك عبدالله علي إبراهيم.[61] وعلى رغم كل المزايدات وطبول الشتات التي تدق على جانبي دولتي الشمال والجنوب، فإن الخطوة الأولى اللازمة لبناء علاقة حميمة بين الشمال ودولة الجنوب الوليدة تتمثل في حل المشكل الأول المتعلق بحقوق الجنسية والمواطنة. وقد لخص منزول العسل في بحثه القيم عن قضايا الجنسية والمواطنة في أعقاب الاستفتاء الآتي:

1. ينبغي حسم مسألة حقوق المواطنة قبل نهاية الفترة الانتقالية في 9 تموز/ يوليو 2011.

2. أن يتغير تعبير "الجنسية" إلى "المواطنة" في كل من تشريعات الشمال والجنوب، وأن تقوم المواطنة على أساس الرغبة والإقامة والحقوق لا الأصول الإثنية.

3. بما أن كلاً من المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب اتخذ قرارات متعلقة بالجنسية لا تنسجم مع ما سبق ذكره، فلا مناص من الاعتراف في كل من البلدين بحق ازدواج الجنسية.[62]

إن إقرار مثل هذا المدخل المرن لحقوق الإقامة والمواطنة يعني في نهاية الأمر أن البُعد البشري للسودان الموحد سيظل موجوداً في دولتي الشمال والجنوب، وسوف يُشكل خميرة لوحدة على أسس جديدة. وبدلاً من أن يكون واقع الدولة الجديدة في الجنوب دونما منفذ بحري ورهناً للابتزاز من جانب الخرطوم سيكون الأساس الذي تبنى عليه قواعد جديدة للتكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب، فعناصر استعادة السودان الموحد كثيرة.

وكما سبق القول فإن الحرب تخلق أوضاعاً يستحيل معها استعادة تركيبة ما قبل الحرب، وهذه قضية مهمة من الناحية النظرية، لكن الأهم من الناحية العملية هي أن الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن الحرب والنزاعات مختلفة تماماً، ولا تمت بصلة لخريطة ما قبل الحرب. فالحروب والنزاعات هي حقاً كارثة إنسانية بالغة القسوة، كما ينبغي النظر إليها باعتبارها نقطة تحول. أي أننا أمام خيارين: إما أن نتوقف أمام النصف الفارغ من الكوب وإما أن ننظر إلى النصف الآخر الملآن، بمعنى أن الحروب تؤدي إلى تحولات كامنة يُمكن أن تُستغل إيجاباً أو سلباً، والأفضل أن تُستغل إيجاباً.

واقع الأمر أن سيناريو استعادة الوحدة التدريجي عبر التكامل الاقتصادي المتدرج الذي يبدأ بالاقتصادي المتدرج ويمزج بالسياسي (نمط الوحدة الأوربية) يمكن أن يكون ثنائياً، ويمكن أن يكون في محيط أوسع على نحو ما أسلفنا ذكره حول الكونفيدرلية الواسعة للقرن الإفريقي.

واقع استفحال العدائيات الحالي بين الخرطوم وجوبا، أي بين طرفي اتفاقية السلام الثنائي، يبعدنا كثيراً عن سيناريوهات استعادة الوحدة،

وترجح سناريوهات أكثر تشاؤماً بما فيها اندفاع أكبر لدولة الجنوب الوليدة في إطار إفريقي شرقي يربط الجنوب بكل من أوغندا أو كينيا. بالنسبة لكينيا فإن الجانب الاقتصادي هو الغالب في أجندتها فيما يتعلق بالدولة الوليدة. ومن قبل إعلان دولة الجنوب فإن كلاً من القطاع الخاص الكيني وكبار مستثمريه وصغارهم أصبح وجوداً مؤشراً في الاقتصاد الجنوبي.

وافتتح أكبر المصارف الكينية (البنك التجاري الكيني) ثمانية فروع له في جنوب السودان منذ عام 2006، وتتجه استراتيجية التوسع الكيني إلى الانطلاق من جنوب السودان نحو كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وشمال الكونغو والمناطق المجاورة. وتشمل الاستراتيجية الكينية إنشاء ميناء على المحيط الهندي في لامو (LAMU) وشبكة سكة حديد تربط كلاً من جوبا وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، ويدور الحوار أيضاً عن إنشاء خط نقل للنفط بطول 1400 كيلومتر يصل نفط الجنوب إلى ميناء لامو. وينشط الجيش الكيني في تدريب ضباط الحركة الشعبية.[63]

أما بالنسبة لأوغندا فعلى رغم أن قدرتها الاقتصادية أقل بكثير من كينيا فإن صادراتها إلى جنوب السودان شهدت تزايداً كبيراً، حيث بلغت 250 مليون دولار في عام 2008، وهو ما يعادل ثلاث مرات حجم صادراتها عام 2006. ومع أن الاهتمام بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدولة الوليدة ملحوظ، فإن القضايا الأمنية تحظى بأولوية في أجندة أوغندا، ويطغى موضوع جيش الرب (LRA) على أجندة أوغندا الأمنية، ذلك أن نظام الخرطوم سبق اتهامه باستخدام جيش الرب لحماية سيطرته على مدن الجنوب أيام الحرب. وبسبب الأولوية التي توليها أوغندا لقضايا الأمن فإن التعاون

العسكري مع الحركة الشعبية يحتل مكاناً متقدماً، ويؤشر هذا التعاون على علاقات متينة بين قيادة الحركة الشعبية والرئيس موسيفيني منذ أيام قيادة جون غارانغ للحركة.

وبالنسبة لمصر فقد شكلت المخاوف والهواجس من آثار حرب الجنوب وانفصاله على موارد المياه المكان المقدم في استراتيجيها تجاه المسألة. وعارضت مصر بنشاط عملية الإيغاد IGAD، وساندت استراتيجية مضادة تهدف للوحدة. ومنذ اتفاقية السلام الشامل بذلت الدبلوماسية المصرية جهداً كبيراً لجعل الوحدة ممكنة وجاذبة. بيد أن علينا القول إن استراتيجية الدبلوماسية المصرية سارت باستمرار على مسارين. ففي جبهة بذلت مصر جهداً كبيراً في اتجاه تشجيع الوحدة، لكنها في الوقت ذاته واظبت على الحفاظ على علاقات متينة مع الحركة الشعبية والأطراف الجنوبية. وتمثلت البراغماتية المصرية في إسراعها لافتتاح قنصلية في جنوب السودان في عام 2005 وزيارة الرئيس المصري لجوبا في عام 2008، وتزامنت أيضاً هذه الجهود مع عدد من مشاريع المساعدات لجنوب السودان.

من جانب آخر حرص ممثلو الحركة الشعبية على التأكيد أن أي حصة ينالها الجنوب سوف تكون من نصيب السودان القديم. لكن، وبعيداً عن نظريات المؤامرة الأكثر رواجاً في المنطقة (بدءاً بالمؤامرة الإسرائيلية وانتهاءً بالخطوط الحمر الخاصة بـ"حرب مياه قادمة")، فإن الواقع يقول إن الأساس الهيكلي الذي مكن من الاقتسام الثنائي لمياه النيل بين مصر والسودان (أي اتفاقية عام 1959)، قد عفا عليه الزمن، ونشأت أوضاع جديدة تتطلب اتفاقاً

جديداً يأخذ في الحسبان الوقائع الديمغرافية الناشئة في دول المنبع ومخاطر التحولات المناخية.

وقد عبّر عن هذه الحقائق رشدي سعيد، رائد الأبحاث النيلية في مصر بقوله في حديث صحافي مؤخراً (**المصري اليوم**، 25 أيار/ مايو 2010) "إثيوبيا أصل الأزمة ومفتاح الحل"، منبهاً على أن «الأزمة تفاقمت خلال الخمسين سنة الماضية فما بالك بحال مصر في 50 سنة قادمة...». ويقول أيضاً: «عدد السكان يتزايد والمطالب على المياه كبيرة في كل حوض النيل، وأحذّر من أزمة حادة كبيرة ستواجه مصر خلال السنوات المقبلة بما يدعو لوجود رؤية جيدة لها».

إن الحل الاستراتيجي والأكثر استقراراً هو حل يؤمّن معادلة تفاهم لأهم ثلاث دول في الحوض لشرقي نهر النيل (إثيوبيا، السودان، مصر). مثل هذا الاتفاق قد يشمل تخزيناً أفضل للمياه في ظروف تتفادى حصول خسائر هائلة في المياه نتيجة للتبخر (كما هو حادث فعلاً في شمال السودان وجنوب مصر)، ويشمل أيضاً توليداً مشتركاً للطاقة الكهرمائية في مناخ أفضل مثل ذلك السائد في إثيوبيا. وسيتطلب ذلك الحل الاستراتيجي ترشيداً لسبل الري غير الفعالة والتي تهدر المياه في كل من السودان ومصر، وتغييراً في التركيبة المحصولية، بما يوفر في استخدام المياه في مصر التي وصلت إلى سقف الإنتاجية الزراعية حسب التقنية المتوافرة (وقد استخدمت لعقود فائض نصيب السودان من اتفاقية عام 1959، وهي 4 إلى 6 مليارات متر مكعب) وهو فائض سيختفي ابتداء من العام المقبل. لكن مصر تستطيع أن توفر أكثر من ذلك بكثير عن طريق:

- ترشيد استخدام المياه محصولياً بإعادة هيكلة النمط المحصولي في اتجاه المنتجات الأقل استهلاكاً للمياه.

- إعادة تدوير كل من مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي.

- مشروعات التكامل الزراعي مع السودان التي تستخدم الري التكميلي (أمطار وري) الأقل كلفة واستهلاكاً لمياه الري، وبخاصة لمحاصيل مثل قصب السكر. ويقتضي ذلك أيضاً أن يخفض السودان من سقف استراتيجيته بأن يصبح "سلة غذاء العالم" إلى استراتيجية تجعله "سلة غذاء لحوض النيل الشرقي"، تراعي التوازن بين الاستخدامات المتعددة للأراضي حتى لا يفضي ذلك إلى التصحر والقطع الجائر للغابات، كما فعلت ذلك استراتيجية السبعينيات التي تبناها حكم جعفر نميري الشمولي (1969–1985)، فكان حصاد السودان فقدان 40٪ من مساحة غاباته.[64]

لا يمكن فهم ردود الفعل الدولية ولاسيما الأمريكية في نظام شبه القطب الوحيد من دون فهم تطورات السياسة الخارجية للإنقاذ منذ انقلاب حزيران/ يونيو 1989، فقد بدأت حكومة الإنقاذ عهدها باستراتيجية شاملة للتنمية ولمشروع حضاري سوداني، إقليمي وعالمي. كانت كلفة محاولة تنفيذ هذه الاستراتيجية ذات النبرة الأيديولوجية العالية باهظة الثمن للشعب السوداني وللنظام الإسلامي الشمولي على حد سواء. وأثبت الزمن أنها واهية وحسابات خاطئة تماماً.

أين مصادر الوهن؟ وأين مصادر الخطأ؟

الوهن: جاء من أن الاستراتيجية بنيت على أساس توقعات متفائلة (حينها) فيما يتعلق بنتائج النهوض البين في تيار الإسلام السياسي في المنطقة. وكان قادة انقلاب 20 حزيران/ يونيو، وبخاصة قيادته الأيديولوجية حركة الإخوان بقيادة د. حسن الترابي شديدي التفاؤل بإمكان وصول التيارات الأصولية الأخرى للسلطة في مصر وتونس والجزائر. أي السيطرة على نصف المنطقة العربية سكاناً ومساحة وإمكانات مادية وتقانية. لو صدقت هذه التوقعات المتفائلة فإن أجندة استراتيجية السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ في سنواته الأولى تبدو واقعية، بما في ذلك نشر النموذج "الحضاري" المزعوم في المنطقة العربية والإسلامية.

لكن كما نعلم جميعاً فإن تلك التوقعات كانت مبنية على حسابات تاريخية خاطئة فيما يتعلق بالقوة النسبية للدولة في تلك التكوينات المتباينة (مصر، تونس، الجزائر)، وبعناصر أخرى هامة في تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا انتهى الأمر بانتصار الأصولية في أضعف حلقات المجموعة الرباعية (السودان).

جاء الخطأ أيضاً من وجهة قراءة قصيرة النظر بسبب انقلاب حزيران/ يونيو، فقد جاء في وقت كان النظام الدولي فيه في حالة سيولة وشبه انفراط، وبدا معه وكأن التقسيم العالمي للعمل (مع تسارع العولمة وتأثيرها) قد تغير فعلاً، وأن القطبية الثنائية قد أفسحت الطريق لقطبية متصدرة (وهو أمر احتمالي وارد)، لكن استراتيجية السياسة الخارجية لبلد ما (وخاصة إذا

كان على هامش تخوم النظام العالمي) لا يمكن أن تبنى على الاحتمالات ولكن على الواقع القائم فعلاً.

صحيح أن عملية إعادة ترتيب الصفوف على مستوى النظام العالمي الجديد قد أتاحت الفرصة لدول كثيرة في الهامش أو قربه أن تمارس قدراً من حرية الحركة في ظل التشرذم المؤقت في النظام العالمي (وهي حل لا يمكن أن تبنى عليها استراتيجية طويلة الأمد)، بل هي مناسبة لتكتيكات محدودة المدى الزمني، والذين عولوا كثيراً على التشرذم فقدوا كثيراً (أليس عراق صدام مثالاً جيداً لذلك؟).

الخطأ الآخر هو التوقعات غير الواقعية في ما يتعلق بقدرة الحركة الإسلامية العالمية على تقديم سند كاف للنظام. لكن هذه الاستراتيجية تغاضت عن الفرق بين دعم الحركة الإسلامية بعضها بعضاً ودعم دولة بحالها. وأعتقد أن التحول المهم في السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ بدأ بعد أن تبين انهيار الأسس المركزية التي بنى عليها النظام استراتيجيته، ومن ثم بدأ النظام في التخلي عن الأساس الأيديولوجي غير الواقعي لفلسفة السياسة الخارجية منذ وقت مبكر، ربما على وجه التحديد في أعقاب حرب الخليج وما فرضته من عزلة قاتلة على النظام. وبدأ التراجع منذ ذلك الوقت، ولكن بصورة تدريجية حكمتها تغيرات توازن القوة بين كهنة الأيديولوجية والبراغماتيين الجدد الذين تبين لهم أن استراتيجية السياسة الخارجية لم تعد ممكنة ولا واقعية، حتى إن أحداث أديس أبابا عام 1995 ومحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك ينبغي ألا تفصل عن مجريات هذا الصراع بين التوجه الأيديولوجي والتوجه العملي البراغماتي.

الخطأ الثالث الذي قوّض أي أساس موضوعي لاستراتيجية السياسة الخارجية، هو سوء التقدير لهامش المناورة المتاح لنظام يعتمد في سداد ثلثي فاتورة وارداته (وقتها) على الاستدانة من العالم الخارجي (بما يعني علاقات طيبة مع العالم الخارجي والغرب، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي). فالهامش الضيق للمناورة لم يُمكن النظام أو الحكومات الديمقراطية الثلاث في أعقاب انتفاضة 1985 (1985-1989) من تطوير استراتيجية للسياسة الخارجية تتجاوز استراتيجيات البقاء survival strategy، أو بالتعبير السوداني الدارج (رزق اليوم باليوم). لكن نظام عام 1989 اندفع في مزايدات أيديولوجية شملت ليس فقط السياسة الخارجية، بل والداخلية أيضاً (وهو اتساق مطلوب ولكنه غير مجدٍ!)، وجرت تعبئة عقائدية متصلة حول ذلك، وخرجت مسيرات الحزب الحاكم رافعةً شعارات مثل: "نأكل مما نزرع" و"نلبس مما نصنع"، وأخرى مثل: "أمريكا، روسيا، قد دنا عذابها".

وفي الحقيقة أن هذه الشعارات تحولت إلى سياسات فعلية على أرض واقع السياسات الاقتصادية والاجتماعية (القمح بديلاً للقطن...الخ) وسرعان ما ضاق الشعب بخناق الأزمة الاقتصادية الطاحنة فردّ على شعارات "نأكل مما نزرع" بشعار "صرنا نأكل مما نلبس" أي: "بعنا ملابسنا كي نأكل".

على رغم هذا التراجع عن الأساس العقائدي المتشرد للسياسة الخارجية، نجد أن الدبلوماسية السودانية مع تخليها عن الأهداف الأيديولوجية واصلت سياسة الاستفادة من الأطراف المتعددة في النظام العالمي: آسيوياً الصين وماليزيا وكوريا، والقطب السابق روسيا، ولاحقاً

تركيا، واستطاعت على المستوى الأوربي والغربي (فرنسا وكندا) أن تحقق نجاحات مهمة في وجه المقاطعة الأمريكية، وبسبب خلو السوق السودانية من المنافسين الرئيسين في مجالات الاستثمار.

هذه التغيرات الهامة في استراتيجية السياسة الخارجية للنظام شكلت بصورة عامة ردود فعل القوى الخارجية إزاء مشكل الجنوب السوداني في الحرب، وفي عملية التفاوض حول إنهاء الحرب الذي مهدت له وقادته الولايات المتحدة ومجموعة دول الإيغاد (المكونة من ست دول إفريقية تشمل جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا) بدعم من مجموعة شركاء الإيغاد المكونة من 14 دولة أوربية-أمريكية وأربع منظمات عالمية على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دوراً هاماً، وبجانبها النرويج في عملية السلام.

وقد مكنت الأيديولوجية البراغماتية التي اتبعها نظام الخرطوم من مواصلة الحوار مع الولايات المتحدة (اللاعب الرئيسي في مفاوضات السلام) ويسرت تنازلات النظام (ترحيل بن لادن وتسليم كارلوس) استمرار هذا التواصل مع الولايات المتحدة، على رغم عدم تراجعها عن المقاطعة المعلنة للنظام. وبصفة عامة لا يمكن الجزم بموقف حازم للولايات المتحدة إزاء موضوع الوحدة أو الانفصال. واقع الحال يقول إنه في كل من عهدي بوش وأوباما لعبت جماعات الضغط الأمريكية (اللوبيات) دوراً متقدماً في تشكيل ردود فعل الولايات المتحدة وسياساتها إزاء طرفي النزاع، ولعبت هذه اللوبيات دوراً هاماً في رسم سياسة الولايات المتحدة إزاء الأزمة السودانية، وبطبيعة الحال تفاوت تأثير هذا الدور بحسب الوضع السياسي في

الولايات المتحدة الذي يعكس الأهمية النسبية لهذه اللوبيات، وهو ما أشار إليه المهدي الذي تحدث عن دور ثمانية من هذه اللوبيات التي نشأت ضد النظام السوداني، وأن «هذه اللوبيات لم تختف عندما أبرمت اتفاقية سلام نيفاشا في عام 2005، ودلت على أن النظام السوداني قد تجاوب مع النصائح الأمريكية واعتدل».[65]

لكنه يُمكن القول بقدر كبير من الدقة إن السياسة الخارجية الأمريكية إزاء مستقبل الجنوب أصبحت أكثر وضوحاً فيما بعد اتفاقية نيفاشا، وساندت الإدارة الأمريكية من دون تردد مساعي الحركة الشعبية للتحضير لعملية إقلاع الدولة الوليدة في أعقاب الاستفتاء. ولا ننسى في هذا الصدد الدور المؤثر الذي لعبته اللوبيات الجنوبية في أقطار الشتات، وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة، في التأثير في صنع القرار على رغم أن عديداً من المستشارين والخبراء والمبعوثين الأمريكيين لم يخفوا مخاوفهم من قيام "دولة كسيحة" في الجنوب، وتوقع عنف بالغ في السنوات الأولى من قيام الدولة، والتأثير السلبي لانفصال الجنوب عن الأقاليم المجاورة في غرب إثيوبيا وشرق الكونغو وشمال أوغندا، وعمليات الإرهاب في شرق إفريقيا.[66]

إن الخاتمة الممكنة تبدو (متشائلة) فالسودان القديم قد مات والجديد لم يولد لا في الشمال ولا في الجنوب على رغم الانفصال كما أوضح الاستفتاء، إلا أن ذات الحديث يتجاهل سودان ما بعد اتفاقية أديس أبابا عام 1972، والذي لم يعد موجوداً، وكان الانفصال في أثناء ذاك ممكناً، أما الآن فالسودان الحالي مختلف جداً، فهناك جنوب مختلف وشمال مختلف. وإذا كان تحدي جعل الوحدة جاذباً فلابد لدعاة الانفصال من جعل الانفصال جاذباً، وهذا

تحد على نفس القدر من أهمية تحدي جعل الوحدة جاذبة، وهو ما فشل في السنوات الست التي تلت اتفاقية السلام كما أوضح الاستفتاء.

حتى يكون الانفصال جاذباً لابد من إقناع ثلثي سكان الجنوب بالانفصال، والذين أصبح أكثر من نصفهم حضريين، ولابد من إقناعهم بانفصال جاذب يجعلهم يتخلون عن مكتسباتهم الحضرية. وتحدثنا الكتب أن الإنسان "عقلاني" بمعنى أنه عندما ينتقل من الريف إلى المدينة، فإنه لا يعود إلى الريف، وإذا كان هناك من يشكل عليه ذلك فليحدثني عن أي تناقص في معدلات السكن الحضري في السودان في أي من مراحل التاريخ السوداني. فالإنسان بطبيعته راشد، سواء كان "شمالياً أو جنوبياً أو من المريخ".

وتتمثل المسألة الأخيرة في أن شراء وقف القتال ممكن، وأنا أسميه شراء وقف القتال، بمعنى أن النفط لعب دوراً هاماً في تأجيج الحرب ولعب دوراً في جعل السلام ممكناً لأنه أصبح ممكناً شراء السلام، وما يتم الآن أعتقد أنه يتضمن قدراً كبيراً من شراء السلام. أهم ما في اتفاقية السلام هو اتفاق الثروة والسلطة، وليس إعادة بناء الجنوب المدمر ولا الشمال المهمش، وهذا الانقسام ما كان ليكون ممكناً لولا النفط وإمكانية شراء السلام، إلا أن شراء السلام شيء وبناء السلام شيء آخر. وخاتمة القول: انتهت الحرب، لكن النضال من أجل سلام مستقر مازال عزيزاً وربما بعيد المنال.

1. انظر:

Ibrahim Elnur. *Contested Sudan: The political economy of war and reconstruction*, (Durham Modern Middle East and Islamic World series, Routledge, 2009).

2. في عام 1999 كان نصيب الإنفاق الحربي 53٪ من إجمالي ميزانية الدولة، مما جعل السودان يتبوأ المركز الأول عالمياً في مستوى الإنفاق الحربي.

3. انظر:

Omer A/El Karim El Wasila. Gum Arabic - An essential non-wood based products in Sudan Paper presented in Regional expert Consultation on non-wood Forest Products (NWFP) for English-Speaking African Countries Arusha, Tanzania 17-22 October 1993

4. انظر:

Zweig, David and Jianbai (2005): "China's Global Hunt for Energy", *Foreign Affairs*, September/October 2005; and Scarcity and Surfeit: The Ecology of African Conflicts, ISS and African Centre for Technology Studies, (2002): http://www.iss.co.za/pubs/Books/ScarcitySurfeit/Chapter5.pdf and AU, Conflict and Environment.

5. انظر: آدم الطيب: رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998).

6. مريم عبدالرحمن إبراهيم علي: الإدارة الأهلية ودورها في احتواء ومعالجة الصراع: دراسة حالة ولاية غرب دارفور، تقرير بحثي رقم 46، (الخرطوم: معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وزارة العلوم والتقانة، 2002).

7. انظر:

Faleh A. Jabar: Shykhs and Ideology: Detribalization and Retribalization of Iraq, 1968-1986, *Middle East Report*, no. 215, Summer 2000.

8. انظر:

M. Suliman, (2000): *Sudan Civil Wars; New Perspective*, (Cambridge Academic Press, Cambridge); and M. Suliman, (1993): "Civil War in the

Sudan: From Ethnic to Ecological Conflict", *The Ecologist*, Vol. 23, May-June, 104-109.

9. انظر:

Ibrahim Elnur. "Differentiation in the educational systems, diasporas and reproduction of educated elites" in Ben Hafaiedh, A. and El Jaziri, M. (eds.): Social Science in the Arab World, Turkey and Iran: Determinants, State and Potentials, Cahiers du C.E.R.E.S., Hors No. 2, CERES, Tunis, 2004.

10. انظر:

GOS-UN Government of Sudan and United Nations Country Team: Sudan Millennium Development Goals: Interim Report, December, 2004, 18.

11. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (دليل التنمية البشرية 2002).

12. انظر:

GOS and UNCT (Government of Sudan and United Nations Country Team): Sudan Millennium Development Goals: Interim Report, December 2004.

13. Ibid.,

14. انظر:

Debarati Guha-Sapir, and Degomme, Olivier. Counting the Death in Darfur: Estimating mortality from multiple survey data, HiCN (Household in Conflict Network), HiCN working paper 15, April 2006.

15. المصدر السابق، ص 11.

16. انظر:

M. Suliman. *Sudan Civil Wars; New Perspective*, (Cambridge Academic Press, Cambridge, 2000).

17. انظر:

Ravi Kanbur. *Copying with Crisis*, Working Paper Series, International Peace Academy, June 2007.

18. هذه العبارة تعني أن الذي يملك مدفع كلاشنكوف يمكن له العيش من الدخل الذي يدره بمعنى استخدام القوة للعيش.

19. الشرق الأوسط، (24/ 1/ 1992).

20. التوثيق مأخوذ من محمد سليمان محمد، دارفور: حرب الموارد والهوية، (دار كامبريدج للنشر، 2000)، ص 64-65.

21. انظر:

M. Bruno, and J. Sachs, "Energy and Resource Allocation, A Dynamic Model of the Duch Disease", *IMF Staff Papers* 29 (September, 1982), 845-59 and W. M. Corden, and J. P. Neary, , ""Booming Sector and De-industrialization in a Small Open Economy", *Economic Journal* 92 (December, 1982), 825-48.

22. انظر:

Ibrahim Elnur. *Contested Sudan: The Political Economy of War and Reconstruction*, (Routledge, 2009).

23. انظر:

A. Rosser, "The Political Economy of the Resource Curse: a Literature Survey", Center for the Future State, Institute of Development Studies working paper 268, April 2006.

24. انظر:

Ibrahim Elnur. Contested Sudan: The Political Economy of War and Reconstruction, op. cit,.

25. الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور، سلسلة مبادرات فكرية (20)، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

26. المرجع السابق ، ص 26.

27. انظر:

UNDP, Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of Sudan, June, 2006, http://www.undp.org/poverty/docs/sppr/Sudan%20 Synthesis%20Report.pdf.

28. المصدر السابق، ص126.

29. المصدر السابق، ص 108.

30. المصدر السابق، ص 109.

31. انظر:

Mustafa Salih Mustafa. "Poverty and the Millennium Development Goals (MGDs) in Sudan: Current status, achievements and prospects", *Sudanese Journal of Public Health*, Vol. 2 (4), October 2007.

32. المرجع السابق، ص 215.

33. المرجع السابق، ص213-216.

34. انظر:

Sudan Consortium (SC): The Sudan: Framework for Sustained Peace, Development and Poverty Eradication: Staff Assessment of Progress, March 13, 2007 Resources/Sudan_Consortium_JSA_Feb_15_Final_final.doc

35. انظر:

Dismal World (2006), Snapshots from the not-so-happy globe: Landmines in Sudan: www.dismalworld.com/violence/landmines_in_sudan.

36. انظر:

UNMIS 2008.

37. انظر:

Mongabay, 2007

38. انظر:

http://rainforests.mpngabay.com/deforestation/2000/Sudan.htm

39. انظر:

Pantuliano, 2007.

40. انظر:

Ibrahim Elnur, Contested Sudan: The Political Economy of War and Reconstruction, op. cit,.145.

41. انظر:

Tetra Tech ARD. "Land Tenure Issues In Southern Sudan: Key Findings and Recommendations For Southern Sudan Land Policy," USAID, Web. Dec. 2010, 14.

.42 Ibid.,

.43 انظر:

Ibrahim Elnur. Contested Sudan: The Political Economy of War and Reconstruction, op. cit,. 33-34.

.44 انظر: USAID, 2010 A, B, C, D.

.45 انظر:

Tetra Tech ARD. Land Tenure Issues In Southern Sudan, op. cit,.

.46 انظر:

Abdalbasit Saeed. Challenges Facing Sudan after Referendum Day 2011: Persistent and Emerging Conflict In the North-South Borderline States, Rep. Chr. Michelsen Institute, 2010. Print. 7

.47 Ibid,. 11

.48 Ibid,. 13

.49 انظر:

International Crisis Group, Sudan: Defining the North-South Border, Rep. International Crisis Group, 2010, Print. Africa Briefing 75.

.50 Ibid,.7

.51 Ibid,. 8

.52 الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، (القاهرة: مكتبة جريدة الورد، 2010).

.53 المصدر السابق، ص463.

.54 المصدر السابق، ص464.

.55 المصدر السابق، ص465.

.56 انظر:

International Crisis Group, Sudan: Defining the North-South Border, Ibid,. 19

57. انظر:

Tetra Tech ARD, Land Tenure Issues In Southern Sudan: Key Findings and Recommendations For Southern Sudan Land Policy," USAID. Web. Dec. 2010.

58. الصادق المهدي: **ميزان المصير الوطني في السودان**، مصدر سابق.

59. انظر: محمد أبوالقاسم حاج حمد: **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (جدلية التركيب)**، المجلد الثاني (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).

60. المرجع السابق، ص130، 131.

61. عبدالله علي إبراهيم، "انفصال جنوب السودان: رد الاعتبار لمبدأ تقرير المصير"، **الجزيرة نت**، 9/ 1/ 2011.

62. انظر:

Munzoul A.M. Assal, *Nationality and Citizenship Questions in Sudan after the Southern Sudan Referendum Vote*. Rep. Chr. Michelsen Institute, 2011. Print. 13.

63. انظر: International Crisis Group, Sudan: Defining the North-South Border, op. cit,. 1-4.

64. إبراهيم النور: "إثيوبيا أصل الأزمة ومفتاح حل أزمة مياه النيل.. مَن يهبْ لمن وإلى متى؟" **آفاق المستقبل** 6. ح1. 16 حزيران/ يونيو 2011.

65. الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان، مصدر سابق.

66. المرجع السابق.

يشغل الدكتور **إبراهيم النور** منصب أستاذ مشارك في العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ويعمل أيضاً منسقاً لبرنامج التطوير المهني في القسم ذاته، ومنسقاً مشاركاً لفريق العمل الخاص بإعادة إعمار المجتمعات التي مزقتها الحروب في الشرق الأوسط وإفريقيا، وفريق البحوث الخاص بسودانيي الشتات.

وشغل سابقاً منصب مدير جوائز بحوث الشرق الأوسط في مجلس السكان بالقاهرة خلال المدة 1999-2001، وكان أيضاً باحثاً زائراً في مكتب الدراسات الإفريقية بالجامعة الأمريكية في القاهرة، إضافة إلى أنه كان مؤسساً مشاركاً ومنسقاً لفريق السياسات البديلة للسودان (GAPS) خلال المدة 1996-1999. وشغل منصب أستاذ مشارك في جامعة الفاتح بليبيا خلال عامي 1995-1996. وعمل رئيساً لقسم الاقتصاد بجامعة جوبا في السودان خلال المدة 1990-1995.

نشر الدكتور النور عدداً من الكتب والدراسات أبرزها: مطاردة الحداثيات: حول روابط الحركية والتنمية- تحديات تسخير الإمكانيات التحويلية. وأزمة حوض النيل: من يعطي ماذا ولمن؟ والسودان المتنازع عليه: الاقتصاد السياسي للحرب وإعادة الإعمار. والتفاضل في المناهج التعليمية، مجتمعات الشتات وإعادة إنتاج النخب المتعلمة. والسودان 2010: التفاوض على سودان بديل.

نال الدكتور النور شهادة الدكتوراه في الفلسفة بتخصص دراسات التنمية من معهد دراسات التنمية في جامعة سسكس بالمملكة المتحدة،

ودرجة الدكتوراه في العلوم الاقتـصادية مـن معهـد كـي أم يـو (KMU) في بوادابست بالمجر. كما حصل على درجة بكالوريوس العلوم في النظرية البحتة من جامعة الخرطوم ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة القاهرة.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضـرات الإمــارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصـرفية، يرجى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستراتيجيــة

ص. ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

